



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

## مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة

دراسة حالة - مؤسسة بوضيبيع عائش صهيب للأدوات البلاستيكية -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس

إشراف الدكتور:

- بغداد بنين

إعداد الطلبة:

✓ سيف الدين زواري فرحات

✓ عاصم زين

✓ عبد الغفور حميداتو

✓ محمد الصالح هاني

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# إهداء

بكل ولاء واعتراف بالفضل والجميل اهدي هذا الجهد المتواضع الى :  
والدي الكريمين البسهما الله لباس الصحة والعافية وجزاهما الله عنا جزاء  
الخير والى من أوحش اذا الزمان كانوا انسي واذا اظلم النهار كانوا شمسي  
إخوتي وأخواتي ، والى كل من تربطني بهم صلة من قريب او بعيد الى زملائي  
في البحث وزملائي وأساتذتي في التخصص في الحاضر والمستقبل الى كل من  
ساندني ودعمني وشجعني .

سيف الدين، عاصم، عبد الغفور، محمد الصالح

## الملخص:

يهدف الموضوع إلى تسليط الضوء على مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة حيث تعتبر هاته المؤسسات العمود الفقري للإقتصاد و عنصره الفعال في نهوضه لكن دائما ما تواجه هاته الاخيرة مشاكل في التمويل وقد بينا مصادر التمويل لهاته المؤسسات.

كما قمنا بدراسة تطبيقية لمؤسسة صغيرة لصناعة الادوات البلاستيكية وتطرقنا في دراستنا إلى مصادر تمويلها والتي تعتمد في 50% على قرض أناد الذي وضحناه بالتفصيل وكذلك أهدافها وخططها.

**الكلمات المفتاحية:** مصادر التمويل، المؤسسات الصغيرة، القرض، الإقتصاد.

## Summary:

The topic aims to shed light on the sources of financing small enterprises, as these institutions are considered the backbone of the economy and its effective element in its advancement, and its representative at the bottom, financing, financing, financing works, and institutions.

Darlings, darlings, darlings, darlings, darlings, darlings, darlings, darlings

**Keywords:** finance, small enterprises, loan, Economy.

# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والأشكال
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: تمويل المؤسسات الصغيرة</b>	
07	تمهيد:
08	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل
08	المطلب الأول : مفهوم التمويل
13	المطلب الثاني : أنواع التمويل
20	المطلب الثالث : مصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة
37	المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة
37	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة
42	المطلب الثاني : أنواع المؤسسات الصغيرة
46	المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة
<b>الفصل الثاني: صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر</b>	
52	المبحث الأول: المؤسسة قيد الدراسة
52	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة
53	المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسة
57	المبحث الثاني : أهداف وخطط المؤسسة
57	المطلب الأول : أهداف المؤسسة
58	المطلب الثاني : خطة المؤسسة
60	الخاتمة
64	قائمة المصادر والمراجع

## فهرس الأشكال

الصفحة	المحتوى	الرقم
د	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	01

## فهرس الجداول

الصفحة	المحتوى	الرقم
50	صفات المؤسسات الصغيرة	01
51	نموذج دورة حياة الشركات الناشئة	02
52	بطاقة فنية للمؤسسة	03
53	المداخل والأرباح المقدرة للمؤسسة	04

# مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من روافد التنمية الاقتصادية وذلك لمساهمتها الفعالة في تخفيض معدلات البطالة كما أنها دعامة لتطوير القطاعات الأخرى فهي تتمتع بمرونة كبيرة تسمح لها بالتكيف مع أي تغيير جديد في محيطها العام، كما تعتبر مجموعة الوسائل البشرية المالية والمادية التي تتعامل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف معين، وبالتأكيد فإن حسن إدارتها تخطيطاً وتنظيماً، توجيهها ومراقبة يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها واستمراريتها كل هذا يحتم على الحكومات تمويل هذه الشريحة العامة من المؤسسات تمويلاً فعالاً يضمن لها البقاء والتوسع على اعتبار إن التمويل المنتظم يؤدي إلى توازن المؤسسة واستقرارها، الشيء الذي يرفع من أدائها وقدراتها التنافسية، لهذا حاولت العديد من الدول أن توفر المناخ الملائم لإنشاء وتوسيع مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من ناحية التمويل، الذي يستقطب اهتمام العديد من الاقتصاديين لارتباطه الوثيق بالتنمية الاقتصادية بالرغم من تعدد أساليبه المتاحة، ويعد القطاع المالي والمصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي من خلال توفير كل الاحتياجات المالية والتمويلية لمختلف المؤسسات الاقتصادية سواء ذلك بالطرق التقليدية أو المستحدثة وتكمن أهمية موضوعنا هذا في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة اليوم على الساحة الاقتصادية، فالتمويل يلعب دوراً حاسماً في نجاح المؤسسة، فلا يمكن لأي مؤسسة أن تقوم بنشاطاتها من إنتاج أو تسويق دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة، فضمن الوظيفة المالية يتخذ قرار التمويل الذي يعتبر قراراً استراتيجياً في المؤسسة فهو المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة لطبيعة المشروع وذلك باختيار أحسنها واستخدامها استخداماً آمناً بما يتوافق مع تحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنة.

وكذلك أهمية التنوع في المصادر التمويلية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية سواء كانت تقليدية أو مستحدثة، ويقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على

الأموال بهدف تمويل استثماراتها، وتتقسم مصادر التمويل إلى قسمين مصادر مالية داخلية كالتمويل الذاتي ومصادر خارجية كالتمويل عن طريق الاقتراض من البنوك. ويرجع سبب اختيار هذا الموضوع أساسا إلى تزايد الوعي في اغلب الدول المتقدمة والنامية بالدور الكبير الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادياتها في الوقت الراهن وتعاضم دورها في تحقيق التنمية إضافة إلى قناعتها الخاصة أن موضوع التمويل هو موضوع جدير بالبحث، وكذلك الرغبة في البحث في عمق العقبات التي تواجه تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة من الناحية التمويلية والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها التي تعمل على تخفيف عبء التمويل لديها، كما أن هناك سبب ذاتي هو معرفة ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعرف عليها وما يحيط بها من إجراءات. وتهدف هذه الدراسة في المقام الأول للتعرف على مختلف الصيغ التمويلية التقليدية والحديثة المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبداية يمكن الاعتماد عليها ومحاولة التعرف عليها من خلال القيام بعرض العديد من التعاريف المعطاة لهذا القطاع اعتمادا على ما قدمته بعض الدول والمنظمات الدولية إضافة إلى إبراز واقع تقنيات التمويل المستحدثة في الجزائر من الناحية القانونية.

## 1. الإشكالية:

على ضوء ما تقدم يمكن حصر اشكاليه البحث ورسم معالمه الأساسية في التساؤل الجوهرى التالي ما هي أهم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة؟ للإجابة على إشكالية البحث وتحقيق أهدافه والإجابة على التساؤلات المطروحة والوقوف على الفرضيات بقدر من الموضوعية، فقد اعتمدت على كل من المنهج الوصفي لأننا بصدد جمع وتلخيص بيانات وحقائق مرتبطة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

## 2. التساؤلات الفرعية:

- ما هو مفهوم التمويل ؟

- أهم مصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة ؟
- أين تمكن أهمية المؤسسات الصغيرة ؟

### 3. الفرضيات:

- التمويل هو البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و اختيار و تقييم تلك الطرائق للحصول على المزيج الأفضل بينها.
- مصادر التمويل الداخلية و مصادر التمويل الخارجية
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء كان في الدول المتقدمة صناعيا أو النامية

### أهداف وأهمية الدراسة:

ومن خلال الوقوف على أهم الأهداف المنتظر الوصول إليها إضافة إلى أهم المبررات التي كانت دافعا للغوص في هذا البحث فالإشكالية التي يمكن طرحها تتمثل في البحث عن أنجع طرق التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المفاضلة بين الطرق التقليدية والمستحدثة، وكيف يتم استغلالها في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يدفعنا بطبيعة الحال للتساؤل عن مصادر هذه الطرق، وهل استطاعت سد الحاجيات التمويلية للمؤسسات ص . م . وهل ظهور الطرق التمويلية الحديثة ساهم في تعويض النقص الموجود في المصادر التقليدية بما يتناسب مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### 4. الدراسات السابقة

وبالنسبة للدراسات السابقة فلقد تم إجراء العديد من الدراسات والأبحاث العلمية الأكاديمية والتي تناولت بعض جوانب الموضوع ولكن بنظرة مختلفة نذكر منها: دراسة الباحث: عثمان لخلف ( 2004 ) المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر .

بعنوان: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها - حالة الجزائر - حيث أكد فيها الباحث على أهمية م.ص.م في التنمية الاقتصادية وأساليب تنشيطها، كما تطرق إلى إستراتيجية التنمية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دراسة الباحث: العايب ياسين ( 2010 ) المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة . بعنوان : إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - حيث تناول فيها العوامل المحددة للتمويل من مختلف المصادر وبحث في إشكالية عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى سوق التمويل.

- دراسة الباحثة : برجى شهرزاد (2011) المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة تلمسان بعنوان: إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تناولت فيها الباحثة مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مصادر تمويلها، وبينت كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمصادر الأكثر ملائمة .

وللإجابة عن التساؤلات التي تثيرها الدراسة وتحقيقا للمنهج العلمي المعتمد في بحث محاورها كي تتم الدراسة على أساسه وتسير على منواله ارتأيت معالجة هذا الموضوع في فصلين الأول تحت عنوان مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والذي يضم مبحثين تم تخصيص المبحث الأول إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم المشاكل التي تواجهها هذه الأخيرة.

## 5. المنهج المتبع:

وكما اعتمدت على المنهج التحليلي وذلك لتحليل حيثيات الموضوع والواقع التمويلي لهذا النوع من المؤسسات باعتباره المنهج الأنسب لتحليل المعطيات والإحصائيات والقوانين والتشريعات ذات الصلة بهذا الواقع حتى تتمكن من القيام بعملية التقييم .

# الفصل الأول

## تمويل المؤسسات الصغيرة

**تمهيد:**

يعتبر التمويل من أقدم فروع الاقتصاد إلا أن دراسته لم تحض بالاهتمام إلا منذ عهد قريب عندما تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ اللازمة و النظرية في التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية و ما أسفرت عنه الدراسات التحليلية في هذا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة من المبادئ أصبح من السهل تكييفها و بلورتها في نظرية التمويل. و لقد أجمع الباحثون على أن التمويل يعني "توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام أو خاص"، غير أن هذا التعريف يمثل النظرية التقليدية للوظيفة التمويلية، و لذلك لا بد لكي يكون هذا التعريف متماشيا مع النظرة الحديثة لمفهوم التمويل التي ترى أنه يتضمن جميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة و دراسة تكلفة المصادر المتاحة .

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التمويل

### المطلب الأول : مفهوم التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل في العقدين الأخيرين مما جعل تباينا في تعاريفه عند الاقتصاديين، فهناك من يعرف التمويل على أنه " الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، و هو جزء من الإدارة المالية". يعرف أيضا بأنه: البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال و اختيار و تقييم تلك الطرائق للحصول على المزيج الأفضل بينها ". كما يعرف أيضا بأنه: الإمداد " بالأموال في أوقات الحاجة إليها . وهذا التعريف يقودنا إلى العناصر التالية - تحديد دقيق لوقت الحاجة له. البحث عن مصادر للأموال. المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان ليس هناك من شك أن جميع المشاريع الصناعية بمختلف مستوياتها سواء الجديدة منها أو القائمة تحتاج للتمويل المناسب حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين<sup>1</sup>.

فالمؤسسات الصغيرة تحتاج إلى التمويل في فترة حياتها بدءا بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتتميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، فتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل على أنه "

نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي". أو يقصد به توفير المال اللازم للاستثمار بغض النظر عن تعدد مصادره سواء التمويل الذاتي أو التمويل الخارجي، أي يخصص بدراسة كل ما يتعلق برؤوس الأموال أو يقصد به توفير المال اللازم للاستثمار بغض النظر عن تعدد مصادره سواء التمويل الذاتي أو التمويل الخارجي، أي

<sup>1</sup> رابح حوي و رقية حساني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها إتراعك للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2008. ص 11

يخصص بدراسة كل ما يتعلق برؤوس الأموال. أو هو عملية تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط وبداية العمل والقدرة على إمداد تلك المؤسسات بالأموال اللازمة للقيام بالنشاط كما يعني توفير المبالغ النقدية لدفع أو تطوير مشروع أو مؤسسة خاصة أو عامة وباعتبار أن التمويل هو الحصول على الأموال لغرض استخدامها للتشغيل أو التطوير، حيث تركز الوظيفة التمويلية على تحديد أفضل مصدر للأموال من عدة مصادر متاحة من خلال دراسة تكلفة الفرصة البديلة.

فمن خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريفا إجرائيا أو ما قد يلاحظ حول التمويل أو آليات التمويل والدعم على أنها المصدر أو الوسيلة التي يمكن الاعتماد عليها في رصد وإنشاء مؤسسة ما صغيرة أو متوسطة ويخص رؤوس الأموال من الناحية المادية والموارد البشرية من الناحية المعنوية، فلا تقوم المؤسسة بالتمويل المالي فقط بل تحتاج إلى عدة مصادر مختلفة، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في الحصول على الموارد المالية اللازمة لنشاطها فقد لا توفر البنوك وشركات الاستثمار و أجهزة الدولة القروض و الائتمان اللازم لتسيير بداية المؤسسات الجديدة الحرة ذات الحجم الصغير و المتوسط ، وبعد توفر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مؤسسة صناعية (صغيرة متوسطة كبيرة ) الذي لا بد أن يمر بثلاثة مراحل تمويلية بدءا بمرحلة التأسيس ومرورا بمرحلة التشغيل وانتهاء بمرحلة التجديد والنمو أو الإحلال و التوسع ) فعادة ما تتوفر هذه الأخيرة على سوق في حالة نمو سريع لمنتجاتها الأصلية أو لمنتجات في طور الابتكار إلا أن نمو المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة يتطلب رؤوس أموال إضافية تكون معتبرة في بعض الأحيان.

وعليه يتطلب انتهاج سياسات تمويل فعالة ، ومجمل القول تعتبر مشكلة التمويل أولى وأهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة ، وهذا ما سيتم تبيانها بمزيد من التفصيل حول أهمية التمويل و أنواعه يعد التمويل العصب الرئيسي في عملية تحديد إستراتيجية المؤسسة

و تكوين الطاقات الإنتاجية كما يعتبر أيضا النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية ، لهذا حاول الباحثون إعطاء مفهوم للتمويل حيث يجمعون على أن مستحقاتها ونفقاتها وتسديد جميع. التمويل يغني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام وأنه باعتبار التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل النظرة التقليدية ،حيث تركز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية<sup>1</sup> على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة فيما بين المصادر المتاحة من خلال دراسة التكلفة العائد و كما يمكن اعتبار التمويل هو مختلف العمليات التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل نشاطها سواء كان من مصادر داخلية من خلال التمويل الذاتي أو من مصادر خارجية عن طريق الاقتراض تأتي أهمية التمويل من الحاجة للأموال وتزداد أهمية ووظيفة التمويل بزيادة الحاجة إلى التمويل وتنقص بنقصان الحاجة ، ويرجع التمويل في أصله سواء كان عاما أو خاصا إلى الحاجة الاقتصادية للسلع و الخدمات و الحاجة إلى المبادلة وتزداد أهمية التمويل وتنقص أهميته أيضا في المجتمع الذي لا يهتم بالمبادلة ، بل يتم إشباع الحاجات الاقتصادية بواسطة الإنتاج المباشر و بالاعتماد على استغلال العمل للموارد الاقتصادية ومع انخفاض أهمية المبادلة في هذه المجتمعات تنخفض أهمية توفر رأس المال المستخدم في الإنتاج، و لا شك أن تقسيم العمل و مبادلة الفائض الشخصي هما اللذان اكسب المال باعتباره وسيلة للتبادل أهمية خاصة وازدادت بالتالي أهمية التمويل ، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في : تحرير الأموال و الموارد الأولية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها ساهم في انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها تزيد التنمية الوطنية. ساهم في تحقيق هدف المؤسسة من اجل اقتناء أو استبدال المعدات.

<sup>1</sup> رابح خوي و رقية حساني ، مرجع سابق ، ص 13

المحافظة على سيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الإفلاس و التصفية ساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتحويل الدولي . يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي ساهم في تحسين الوضع الاجتماعي خاصة بالنسبة للدول النامية ساهم في بناء اقتصاديات الدول وخروجها من أزمة المديونية . مواجهة مشكل البطالة وخلق وتوفير فرص عمل . تفعيل مشاركة المرأة وفي الأخير نستخلص أن أهمية التمويل تظهر من خلال أهمية وضرورة توفر رأس المال اللازم للعمليات والأنشطة الإنتاجية و التسويقية، سواء كانت هذه العملية تتم بطابع موسمي أو كانت تتسم بطابع استراتيجي طويل الأمد يتعلق بتواجد المنشأة الاقتصادية في ساحة المنافسة أو الصراع من اجل البقاء. لا شك أن الاهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف أغلب دول العالم، المتقدمة والنامية على حد سواء، لمؤشر ودليل على أهميتها ودورها المحوري في اقتصاديات هذه الدول، سواء من خلال مساهمتها في النمو الاقتصادي أو فعاليتها في إنشاء فرص العمل، فضلا عن مساهمتها في تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. لقد أصبح دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلدان العالم لاسيما البلدان النامية منها، نظرا لما تؤديه من دور محوري في تنويع هيكل الإنتاج ودعم الإنتاج المحلي<sup>1</sup>، وخاصة فعاليتها في تحقيق التنويع الاقتصادي للبلدان النامية التي تعاني من ضعف اقتصاديات الكثير منها وعدم تنوعها، كما كان للخصخصة دور فاعل في ظهور وتطور هذا القطاع في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص، وتتزايد أهمية هذا النوع من المؤسسات في الحياة الاقتصادية من خلال دورها الاقتصادي والاجتماعي خاصة ما تتميز بها من مميزات تجعلها أكثر فعالية من المؤسسات الكبيرة.

<sup>1</sup> رابح خوي و رقية حساني ، مرجع سابق ، ص 14

ونظرا للتباين والاختلاف الكبير بين مختلف دول العالم في تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظير اختلاف المعايير المعتمدة في ذلك، واختلاف بيئة تواجد ونشاط هذه المؤسسات ما جعل كل دولة أو هيئة تسعى لإيجاد تعريف لهذا القطاع انطلاقا من معيار أو عدة معايير، ولتناول ما سبق بشيء من التفصيل سوف نستعرض في هذا الفصل ثلاث مباحث. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الاتفاق على معيار واحد لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أمرا صعبا، ذلك أن تحديد مفهومها يختلف باختلاف المعايير المعتمدة من دولة أو هيئة إلى أخرى، إضافة إلى اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد لاسيما درجة التقدم الاقتصادي، المستوى المعيشي للأفراد ومستوى التقدم التكنولوجي، ونحاول التطرق إلى أهم الصعوبات وكذا المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى إعطاء مجموعة من التعاريف لمثل هذا النوع من المؤسسات من بعض الدول والهيئات الدولية. إن مسألة تحديد تعريف علمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر غاية في الصعوبة تواجهه مختلف بلدان العالم، حيث تشير دراسة صادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من 55 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أكثر من 75 دولة، وترجع صعوبة تحديد مفهوم موحد إلى عوامل أساسية هي:

عوامل اقتصادية عوامل تقنية وعوامل سياسية. يشكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جوهر الاختلاف، إذ أنه بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد و موحد لهذه المؤسسات ، ولقد حاول الاقتصاديون تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم التطور المستمر الذي تعرفه و لقد حاولت في هذا المبحث تبيان مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية القانونية و ذلك من خلال المطلب الأول و مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتعامل اقتصادي.

## المطلب الثاني : أنواع التمويل

هناك عدة أنواع للتمويل تختلف باختلاف المعيار الذي تم من خلاله التصنيف فالتمويل من الوظائف التي اختلفت فيها وجهات النظر خاصة من ناحية التصنيف وتعدد الأنواع مع وجود عوامل تعد من عملية اختيار التمويل المناسب و الملائم لطبيعة ونشاط المؤسسة ، و الذي يمكن يحافظ على الاستمرار ، وبالتالي يمكن أن تصنف إلى عدة أنواع وهذا حسب المعايير التالية<sup>1</sup>:

### أولاً: من حيث المدة التي يستغرقها التمويل

**1- التمويل قصير الأجل :** يقصد به تمويل العمليات لمدة لا تزيد عن 12 شهرا ، يتم الدفع مع نهاية العملية ويوجد هذا التمويل أن لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات الموردين وعادة ما يتم تسديد التكاليف من إيرادات السنة .

**2 - التمويل متوسط الأجل :** هو تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة سواء في صورة أموال نقدية أو أصول والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين 2 إلى 7 سنوات وتعتبر وسيلة من وسائل تمويل الاستثمار التشغيلي للمنشأة حيث ينتظر من ورائه استخدام الأرباح لتسديد هذا القرض.

**3 - تمويل طويل الأجل :** هو التمويل الذي يشمل جميع الأموال المستحقة الدفع خلال مدة لا تتجاوز 7 سنوات و تكون موجهة لشراء أصول جديدة لزيادة الاستثمار ، وكذا زيادة الإنتاجية أو تطوير نشاطها. فالتمويل طويل الأجل يتعارض مع هدف الربحية لأنه قد لا يكون باستطاعة المؤسسة إعادة الأموال إلى المقرضين عند انتهاء الموسم و توفير الفوائد النقدية لديها في الوقت المناسب بسبب استعمالها في احتياجات أخرى بالإضافة إلى احتمال وجود غرامات على التسديد المتأخر .

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسري أحمد تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1996. ص 21

يمكن النظر للتمويل من عدة زوايا تحدد لنا أنواع التمويل<sup>1</sup>:

#### أ - من زاوية المدة التي يستغرقها

**تمويل قصير الأجل** : وهو الذي تكون لا تزيد مدته عن سنة، كالتمويل المخصص لدفع الأجر وشراء المواد والتوسع الموسمي وكل ما يلزم لإتمام العملية الإنتاجية. \* تمويل متوسط الأجل: وتتراوح مدته من سنتين إلى خمسة سنوات موضوعه في الغالب يخصص تمويل المشتريات والمعدات والآلات.

\* **تمويل طويل الأجل** : ينشأ من طلب الأموال لتكوين رأس المال الثابت وتزيد مدته عن خمس سنوات مثل عمليات التوسيع.

#### ب - من زاوية مصدر الحصول عليه ويقسم إلى:

\* **تمويل ذاتي** : التمويل الذاتي هو وسيلة تحويلية جد هامة وهي أكثر استعمالا بحيث يسمح لتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى أي عميل آخر. تمويل خارجي يكون هذا التمويل بلجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية أو عن طريق زيادة رأس مالها بطرح أسهم جديدة في السوق. ج- من زاوية العرض الذي يستخدم من أجله \* **تمويل الاستغلال** : يقصد به تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياجات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.

**تمويل الاستثمار**: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كافتناء الآلات والتجهيزات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

#### د - من زاوية طبيعة التمويل عيني أو نقدي

تمويل مصرفي و هو الذي نحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.  
\* **تمويل تجاري** : و هو الذي نحصل عليه من التجار و الموردين.

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسري أحمد ، مرجع سابق ، ص 34

**كيفية اتخاذ قرار التمويل :** أن عملية اتخاذ القرار هي تلك الاختيار القائم على أساس بعض المعايير لبديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر فالاختيار يقوم على أساس بعض المعايير مثل: اكتساب حصة أكبر من السوق، تخفيض التكاليف، توفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات، وهذه المعايير عديدة لأن جميع القرارات تتخذ في ذهن القائم بالعملية ويتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة.

**ثانيا - أسباب الحاجة للتمويل :** تحتاج المؤسسة للتمويل بصفة عامة من أجل:

- الحصول على المعدات والتجهيزات من أجل التجديد أن الإنشاء أو التوسع)؛
- تسديد الالتزامات كالأجور والنقل وتسيير العمليات الجارية؛
- سد الفرق بين مستوى المداخيل ومستوى المصاريف نتيجة مصاريف استثنائية أو توسعة المشروع؛

- الحاجة للسيولة بسبب الفرق بين توقيت دفع الالتزامات وتحصيل المستحقات. إن الغرض من الحصول على التمويل هو سد الاحتياجات المالية للمؤسسة سواء كانت احتياجات قصيرة الأجل والتي تخص دورة الاستغلال أو احتياجات طويلة الأجل والتي تخص دورة الاستثمار، وتختلف

أسباب الحاجة للتمويل القصير والطويل للأجل<sup>1</sup>:

### 1- الحاجة إلى التمويل قصير الأجل :

تلجأ عادة المؤسسات إلى التمويل قصير الأجل لتمويل العجز في رأس المال العامل الناتج على نمو النشاط الداخلي للمؤسسة، فإثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتا ومدينوها، ويعتبر الائتمان التجاري والائتمان المصرفي من المصادر الرئيسية لهذا النوع من التمويل، وتلعب مصادر التمويل قصيرة الأجل دورا هاما في استمرارية النشاط وتوسيعه ، حيث تعتبر هذه الأخيرة المحرك الأساسي للعمليات الجارية عن طريق تغطية جزء كبير من

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسري أحمد ، مرجع سابق ، ص 36

عناصر الأصول المتداولة. ولهذا فان هذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة عمل أو طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة، وبالرغم من أن المؤسسات تتجنب عددا من المشاكل فيما لو أمكنها الحصول على تمويل طويل الأجل لتمويل احتياجاتها في الموجودات أو الأصول المتداولة إلى أنه رغم هذه الحقيقة، فان المؤسسات تلجا إلى التمويل قصير الأجل للأسباب التالية : ضعف نسبة المخاطرة وهو أمر يهمل الدائنين أي أن قصر فترة تسديد الدين تجعل المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم لضعف المخاطرة ولقابليتهم على التنبؤ بما يمكن أن يحدث فيما يتعلق بوضع المؤسسة، وبالتالي احتمالية حصولهم على أموالهم وفق الشروط المتفق عليها تكون عالية؛

- قد يكون الحصول على تمويل قصير الأجل اقل تكلفة من الحصول على التمويل متوسط أو طويل الأجل، لقصر فترة السداد ولضعف نسبة المخاطرة؛
- الحاجة للأموال في بعض المؤسسات الموسمية، لهذا تلجا هذه الأخيرة إلى البحث عن مصادر تمويل قصيرة الأجل لسد النقص الآني في السيولة وتمويل احتياجاتها الموسمية؛
- بعض حالات التمويل قصير الأجل تكون بدون فوائد أي لا تتحمل المؤسسات أي تكلفة وذلك في حالات الشراء بالأجل على أن يتم التسديد بمدة معينة فان لم يتم التسديد بالمدة المتفق عليها، فان ذلك يعني عدم تحميل المؤسسة أي تكلفة نتيجة لحصولها على ذلك الائتمان.

**الحاجة إلى التمويل طويل الأجل:** تلجا المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل لتغطية النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها لفترات طويلة، وهذا لغرض الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعدات وإما على عقارات مثل الأراضي، المباني الصناعية والتجارية والإدارية، ونجد أن المؤسسات تسعى للتمويل طويل الأجل بغرض تحقيق ما يلي<sup>1</sup>:

- تمويل شراء الأصول الدائمة ذات العمر الطويل.

<sup>1</sup> د. طارق الحاج ، مبادئ التمويل ، دار صفاء ، عمان ، 2002 ص 44

- تمويل الجزء الدائم من رأس مال العامل على أن يتم تمويل الجزء الآخر بخليط من السحب على المكشوف
- والتمويل قصير الأجل .
- تمويل ما يتم الاضطلاع به من استثمارات رأسمالية، وكذا التوسعات الطويلة الأجل للمؤسسة.

### ثالثا - تقدير حجم التمويل اللازم

تختلف طريقة التقدير بين حجم الأموال اللازمة لتمويل الاستثمار وحجم اللازمة لتمويل دورة الاستغلال:

1- تحديد قيمة الاستثمار نفقات الاستثمار أو رأس المال المستثمر عند تحديد قيمة الاستثمار لابد من إدراج جميع النفقات اللازمة لإنجاز المشروع و هي :

أ- مبلغ حيازة الأصول المادية و الذي يحدد بالعلاقة التالية: قيمة الفاتورة + الرسوم الجمركية - رسم على القيمة المضافة القابل للاسترجاع - الرسوم القابلة للاسترجاع قانونا - التخفيضات ذات الطابع التجاري.

ب - المصاريف المرتبطة بحيازة الاستثمار و تشمل: التكاليف المرتبطة بالشراء كالتأمين و النقل تكاليف التركيب و التثبيت الضرورية لاستعمال الاستثمار. رسوم نقل الملكية. أتعاب و مصاريف تسجيل العقد.

ج - مصاريف الدراسات والبحوث التجارية و التقنية المرتبطة بالاستثمار.

د - مصاريف تكوين المستخدمين.

هـ - الارتفاع في احتياجات التمويل بسبب الارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل و ذلك لأن كل مشروع استثماري يرفع من مستوى نشاط المؤسسة (رقم الأعمال وبالتبعية ارتفاع احتياجات دورة الاستغلال (المخزونات، و حقوق العملاء).

2- تحديد الاحتياجات التمويلية لدورة الاستغلال : يعتمد في تحديد احتياجات تمويل دورة الاستغلال على رصيد الاحتياج في رأس المال العامل (BFR) والذي يحسب بعدة طرق نذكر منها<sup>1</sup>:

**التحليل السكوني:** هو تحديد الاحتياج في رأس المال العامل انطلاقاً من عناصر الميزانية في تاريخ محدد و الذي يتمثل في حاصل الفرق بين احتياجات و موارد الاستغلال و خارج الاستغلال:

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BF<sub>exp</sub>) = حقوق الاستغلال الأخرى + العملاء + المخزون

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BF<sub>exp</sub>) = حقوق خارج الاستغلال - ديون خارج الاستغلال

تتميز هذه الطريقة بالبساطة و سهولة الحساب و أنه يعاب عليها ما يلي:

يجب قبل تحديد كل من الاحتياج في رأس المال للاستغلال والاحتياج في رأس المال خارج الاستغلال، إعادة ترتيب عناصر الميزانية للفصل بين عناصر الاستغلال و العناصر خارج الاستغلال؛ إن التحليل بواسطة الميزانية يعطي نظرة حالية (حظي) لعناصر الأصول والخصوم؛ - هذا التحديد الأدنى لمستوى الاحتياج في رأس المال العامل لا يأخذ بعين الاعتبار التقلبات الموسمية لنشاط المؤسسة لا تسمح هذه الطريقة بتقدير تقلبات الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنة و الذي يعتبر مهماً لتحديد الاحتياجات التمويلية للمؤسسة؛ إن شروط الاستغلال الماضية يمكن أن تكون مختلفة عن شروط الاستغلال الحالية أو المستقبلية.

**التحليل الحركي (الديناميكي) الاحتياج في رأس المال العامل المعياري :** وضعت هذه الطريقة من طرف خبراء المحاسبة و ذلك استناداً لاستنتاج مفاده وجود علاقة طردية بين

<sup>1</sup> د. طارق الحاج ، مرجع سابق ، ص 44

نمو الاحتياج في رأس المال العامل و نمو نشاط المؤسسة (رقم الأعمال)، بمعنى أنه إذا حدث تغير في رقم أعمال المؤسسة فسوف يقابله تغير بنفس النسبة لمكونات الاحتياج في رأس المال العامل وذلك تحت فرضية ثبات شروط الاستغلال للمؤسسة. تقدير الاحتياج في رأس المال العامل بهذه الطريقة يتم حسب الخطوات التالية :

تحديد أزمنا الدوران لمكونات الاحتياج في رأس المال العامل بالأيام؛ تقدير معاملات الترجيح بدلالة رقم الأعمال التي تسمح بإعادة تقدير أزمنا الدوران السابقة بأيام من رقم الأعمال حساب الاحتياج في رأس المال المعياري بيوم من رقم الأعمال خارج الرسم ثم بقيمته بضربه في رقم الأعمال اليومي.

أ- **معدلات دوران عناصر الاستغلال** : معدل دوران المخزون (A1) مخزون المواد الأولية  
 تكلفة شراء المواد الأولية  $\times 360$  - (مخزون البضائع تكلفة شراء البضائع المبيعة)  $\times$   
 360 : (مخزون المنتجات التامة تكلفة الإنتاج التام المباع)  $\times 360$  ..... يوم يوم معدل  
 دوران العملاء (A2) حقوق العملاء + أوراق القبض / رقم الأعمال 360 ( TTC . يوم  
 معدل دوران الموارد (A3) (ديون المورد + أوراق الدفع المشتريات  $\times 360$  - TTC) - أما  
 بالنسبة ل: معدل دوران الرسم على القيمة المضافة المدفوعة على المشتريات (A4)؛ معدل  
 دوران الرسم على القيمة المضافة المجمعة على المبيعات (A5)؛ معدل دوران الأجر  
 (A6)؛ معدل دوران المصاريف الاجتماعية (A7)؛ تتوقف حساب هذه المعدلات على المدة  
 الممنوحة للمؤسسة لتسديدها..... يوم

ب **معاملات ترجيح عناصر الاستغلال**: معامل ترجيح المخزون (B1) تكلفة شراء المواد  
 الأولية المستهلكة / رقم الأعمال خارج الرسم = تكلفة شراء البضائع المبيعة / رقم الأعمال  
 خارج الرسم.

- تكلفة الإنتاج قيد التنفيذ / رقم الأعمال خارج الرسم. تكلفة الإنتاج التام المباع رقم الأعمال  
 خارج الرسم. معامل ترجيح العملاء (B2) = رقم الأعمال TTC / رقم الأعمال خارج

الرسم. معامل ترجيح المورد (3) المشتريات TTC / رقم الأعمال خارج الرسم. معامل  
 ترجيح الرسم على القيمة المضافة المدفوعة على المشتريات (4) = الرسم على القيمة  
 المضافة المدفوعة / رقم الأعمال خارج الرسم. معامل ترجيح الرسم على القيمة المضافة  
 المجمعة على المبيعات (B5) الرسم على القيمة المضافة المجمعة رقم الأعمال خارج  
 الرسم. معامل ترجيح الأجر (6) الأجر السنوية / رقم الأعمال خارج الرسم. معامل ترجيح  
 المصاريف الاجتماعية (7) المصارف الاجتماعية السنوية / رقم الأعمال خارج الرسم. ج  
 حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري بعد حساب معدلات الدوران و معاملات  
 الترجيح لعناصر الاستغلال يمكننا حساب الاحتياج في رأس المال العامل المعياري و ذلك  
 كما يلي: صافي الاحتياج في رأس المال العامل بيوم من رقم الأعمال ( C5 + 2 ) - ( C3 )  
 ( T ) ( C7+ C6 +C4++1 )<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : مصادر تمويل للمؤسسات الصغيرة

**1- مصادر التمويل الداخلية :** نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي  
 يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن  
 الأموال الخاصة أو عن دورة الاستغلال للمؤسسة، وتتمثل أساساً في التمويل الذاتي.

**1-1- التمويل من المصادر الذاتية و من العائلة والأصدقاء :** مشاره تعتمد المؤسسات  
 الصغيرة والمتوسطة في الجزء الأكبر من احتياجاتها التمويلية وبشكل خاص عند التأسيس  
 أو إنشاء المؤسسة على الموارد الذاتية لأصحابها، ونقصد بها رأس المال الذي يملكه  
 صاحب المشروع، أو مجموعة من المساهمين، والتي تمثل الادخارات الفردية لهؤلاء  
 المستثمرين أو الميراث، أو حصيلة بيع أصول مملوكة كأراضي أو عقارات، ولكن عادة ما  
 تكون هذه الأموال غير كافية، لذا يلجأ صاحب المؤسسة إلى تدبير جانب الاحتياجات عن

<sup>1</sup> د. طارق الحاج ، مرجع سابق ، ص 47

طريق من الاقتراض من بعض أفراد العائلة والأصدقاء، وهنا يتوجب عدم الخلط بين العلاقات التجارية والعلاقات العائلية، إذا كان يراد الحصول على النتائج المرغوب فيها.

**2-1- التمويل الذاتي من دورة الاستغلال :** يعرف التمويل الذاتي على أنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطه، و هذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة، هذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة وهما الإهلاكات والمؤونات. إن مبلغ النتيجة الصافية المحصل عليها في نهاية الدورة المالية و التي تكون أحد عناصر التدفق النقدي الصافي ليست نهائية أو تحت تصرف المؤسسة النهائي لأنها سوف توزع على الشركاء، ولهذا فالمقدار الذي تستطيع المؤسسة أن تتصرف فيه فعلا بعد نهاية الدورة يتكون من قيمة النتيجة الصافية الغير موزعة، إضافة إلى الإهلاكات والمؤونات، إذن فهذه القيمة تعبر عن قدرة المؤسسة على تمويل نفسها بنفسها.

التدفق النقدي الصافي الأرباح + الاحتياطات + مخصصات الإهلاكات + مخصصات المؤونات. قدرة التمويل الذاتي - النتيجة الصافية قبل توزيع الأرباح + مخصصات الإهلاك + مؤونات ذات طابع احتياطي. التمويل الذاتي - قدرة التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة<sup>1</sup>.

### 1-2-1- مصادر التمويل الذاتي

أ- الأرباح المحتجزة : إن الهدف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح، وتحدد الجمعية العامة للمؤسسة مصير الأرباح المحققة من خلال سياسة التوزيع التي تبين إذا كانت الأرباح ستوزع كلية أو سيحتفظ بجزء منها ويوزع الباقي على المساهمين، أم أن احتياجات المؤسسة تقتضي بأن يتم الاحتفاظ بكل الأرباح لتغطية احتياجات المؤسسة الكثيرة والمختلفة، فالأرباح التي تحققها تعتبر مصدرا هاما من مصادر تمويلها خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بهدف إما توسيع نشاطها أو تخفيف عبء الاقتراض

<sup>1</sup> جميل احمد توفيق أساسيات الإدارة المالية الدار الجامعية بدون تاريخ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000. ص

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في توسيع نشاطها الإنتاجي خاصة الحديثة منها، تكون (غالبا) غير قادرة على الحصول على الأموال من مصادر خارجية وبالتالي فإنه من الأفضل لها الاعتماد على الأرباح المحتجزة لمقابلة النمو، حتى تبلغ مرحلة النضج ثم تبدأ في توزيع الأرباح. كما أنه في حالة وجود قروض خاصة و القروض طويلة الأجل بنسبة مرتفعة في هيكل رأس مال المؤسسة، يعكس حاجتها الملحة في الاحتفاظ بالأرباح، لأنها ستقلل من الأخطار التي تقابل الملاك، وتزيد من درجة أمان مركزهم المالي، حتى ولم يؤدي هذا التخفيض إلى زيادة مباشرة في العائد الذي يوزع عليهم .

**ب الإهلاكات:** يعرف الإهلاك على أنه طريقة لتجديد الاستثمارات أي أن الهدف من حساب الإهلاكات هو ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي، كما يعرف على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية و يلعب الإهلاك في المؤسسة دورا اقتصاديا يتمثل في تجديد متتالي للاستثمارات، و دورا ماليا يتمثل في عملية إعادة تكوين الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بهدف إعادة توظيفها في نهاية حياتها الإنتاجية، حيث يتم حجز المبالغ السنوية، لتبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها.

**ج المؤونات :** تعرف المؤونة على أنها انخفاض من نتيجة الدورة المالية ومخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول. كما تعرف على أنها انخفاض غير عادي في قيمة الأصول و على المؤسسة أن تسعى لتقادي الانخفاض. تكوين هذه المؤونات يتقيد بعدة شروط منها :

- أن تكون أسباب انخفاض قيمة الأصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة.
- أن يكون وقوع هذا النقص محتملا.
- أن يكون تقدير هذا النقص موضوعي.

و يمكن طرح السؤال التالي: متى و كيف تدخل هذه المؤونات في حساب التمويل الذاتي؟ من خلال كون هذه المؤونات خاصة بالأعباء و الخسائر المحتملة، فقد تقع هذه الخسائر بالفعل خلال دورة الاستغلال، ومن هنا تواجه المؤسسة هذه الخسائر، ومن جهة أخرى قد لا تقع هذه الخسائر المحتملة و عليه تبقى هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وبالتالي في نهاية الدورة المالية تنتقل إلى الاحتياطات و هذا بعد طرح نسبة الضريبة منها وتبقى لدى المؤسسة حيث تدخل ضمن التمويل الذاتي لها.

## 2-2-1- مزايا و عيوب التمويل الذاتي<sup>1</sup>:

### أ- المزايا

- يعتبر التمويل الذاتي ضروري لعمليات الاقتراض حيث أنه من المعروف أن المؤسسة تلجأ إلى الاقتراض حسب إمكانياتها على التسديد و حجم التمويل الذاتي يبين لها نسبة التسديد.

- البحث من تمويل ذاتي بمستوى عال هو الهدف الأساسي للسياسة المالية وهو دليل على استقلالية المؤسسة في المحيط الذي تنشط فيه.

- تمثل أموال الإهلاك المعفية من الضرائب الجانب الأكبر في التمويل الذاتي.

- يعتبر مصدرا للتمويل سهل و في متناول المؤسسة حيث يوفر لها كتلة من رأس المال تزيد عن احتياجاتها الطبيعية، وهذا له أثر على تشجيع استثمارات ذات مردودية كافية.

السفن

- يقلل من التكاليف المالية وزيادة الربحية للمساهمين

### ب العيوب

- حجم التمويل الذاتي عادة لا يكفي لتغطية كل احتياجات التمويل.

<sup>1</sup> جميل احمد توفيق مرجع سابق ، ص 61

- قد يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي اعتمادا كلياً إلى التوسع البسيط، وبالتالي عدم الاستفادة من الفرص المتاحة و المربحة بسبب قصور التمويل الداخلي على توفير الاحتياجات المالية اللازمة.
- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال المدخرة لدى المؤسسة كتلك المتحصل عليها من الغير، مما يؤدي إلى إضعاف العائد.

### 3-1- التمويل عن طريق بيع أو إيجار (إعادة تأجير الأصول الثابتة) <sup>1</sup>:

أ- **بيع الأصول الثابتة** : أحيانا، يمكن للمؤسسة الحصول على تمويل صافي من خلال بيع جزء من أصولها بعد خصم الضرائب، و يمكن أن يحدث هذا نتيجة تجديد هذه الأصول أو عن إرادة إستراتيجية للمؤسسة لتصفية بعض الأنشطة الغير ذات أولوية. في الواقع الحد من الأصول الثابتة يجب أن يتبع نهج منظم، ليس فقط لأنه يوفر موارد جديدة على التكيف والاستجابة لاحتياجات السوق، ولكن أيضا لتحسين فعاليتها الاقتصادية، وتحسين معدل دوران هذه الأصول .

ب **إيجار (إعادة تأجير الأصول الثابتة) :** و هو عملية قريبة من عقد الإيجار ، و إعادة التأجير هو نظام تتنازل بموجبه المؤسسة عن الأصول الثابتة لشركة تأجير لبيعها في وقت لاحق. بالإضافة إلى تحسين التدفق النقدي، فإن إعادة التأجير يسمح المؤسسة المتنازلة من استرداد الأموال و تحسين هيكلها المالي، ولكن يتعين عليها الالتزام مع العملاء على مدة عقد الإيجار و مبلغ الإيجار.

4-1- **اللجوء للمساهمين لرفع رأس المال :** رأس المال يشكل من مساهمات المساهمين عندما يتم تجميعها فإنه قد يخضع لعدد من التغييرات التي تجري بطرق مختلفة اعتمادا على الطبيعة القانونية للمجتمع. ويمكن ترجمة هذه التغييرات إما عن طريق خفض أو زيادة رأس

<sup>1</sup> جميل احمد توفيق مرجع سابق ، ص 62

المال ويمكن زيادة هذا الأخير إما عن طريق إصدار أسهم جديدة، و إما عن طريق رفع القيمة الاسمية للأسهم الموجودة. وهذه الزيادة قد تنجم من

- إما من المساهمات الخارجية العينية أو النقدية، و التي يمكن الحصول عليها بالدفع نقدا أو عن طريق التعويض عن المبالغ المستحقة على المجتمع.
- إما عن طريق استخدام الموارد الخاصة بالمؤسسة على شكل إدماج الاحتياطيات والأرباح أو الأقساط، و في هذه الحالة، سوف لن تتأثر لا الحزينة ولا الهيكل الماني للمؤسسة

**مزايا رفع رأس المال :** رفع رأس المال هو مصدر دائم بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأنه لا يجبر المؤسسة على مواعيد محددة للسداد.

- يساعد في تمويل المشاريع المهمة و التخفيف من الضائقة المالية.
- لا يؤدي إلى دفع أرباح الأسهم.
- يعزز الملاءة المالية للمؤسسة.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن رأس المال يلعب دورا مزدوجا ضمان الأمن المالي للمؤسسة وتمثيل تقاسم السلطة الناشئة في المؤسسة.

## 2- مصادر التمويل الخارجية<sup>1</sup>:

2-1- التمويل طويل الأجل : هي من المعروف أن التمويل طويل الأجل يكون موجهها لتمويل نشاطات الاستثمار التي تختلف جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعاتها ومدتها، لذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة. فكون نشاطات الاستثمار تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول، إما على وسائل الإنتاج ومعداته وإما عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية، فهذا يعني أن الاستثمار إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد

<sup>1</sup> عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، إدارة الإتمان دار وائل للطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999. ص 52

أكبر في المستقبل، ويتم هذا الإنفاق عادة مرة واحدة في بداية المدة، الأمر الذي يشكل عبئاً ثقيلًا على المؤسسات بصفة عامة وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة نتيجة للضعف أو النقص الكبير في مصادر التمويل والصعاب التي تواجهها في الحصول عليه إن وجدت هذه المصادر خاصة وأن عائدات هذه الاستثمارات تكون متقطعة وتتدفق خلال سنوات عمر الاستثمار و مصدر هو أهم :

**القروض طويلة الأجل :** القروض طويلة الأجل هي التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو عشرين سنة، تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، أو بناء المصانع، وإقامة مشاريع جديدة . تقدم مثل هذه القروض عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عام، وذلك التمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية، فالأولى تقدم قروضا تتراوح مدتها بين 3 إلى 10 أعوام، بغرض إقامة المباني، المستودعات وشراء الآلات ومعدات الإنتاج. الخ

أما الثانية فهي لا تختلف كثيرا عن سابقتها فهي تمنح قروضا طويلة الأجل لتطوير القطاع الزراعي، وذلك مقابل ضمانات عينية الرهن العقاري، الرهن الحيازي ونشير هنا إلى أنه كثيرا ما تراعي البنوك (البنوك) (الصناعية أوضاع المشروعات الصغيرة من نواحي أسعار الفائدة والضمانات، كذلك كثيرا ما تقدم لها المشورة والنصح وتقوم بإجراء دراسات الجدوى لها بدون مقابل أو بمقابل. ونتيجة لارتفاع المخاطرة في تقديم مثل هذه القروض، فإن البنوك بمختلف أنواعها تتشدد وتتخذ إجراءات وقائية، مثل أن تطلب من طالب القرض تعهد بعدم ممارسة أي نشاط آخر قد يؤثر على قدرته على السداد أو طلب ضمانات إضافية كالعقارات والأراضي.

**2-2- التمويل متوسطة الأجل :** تمنح البنوك هذه القروض لمدة تتراوح بين سنة و 5 سنوات ، وتلجأ المؤسسات إلى التمويل المتوسط الأجل إلى جانب التمويل طويل الأجل

بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول، والإضافات على موجوداتها الثابتة، وتشمل مصادر التمويل هذه قروض المدة، وقروض الآلات والتجهيزات وتمويل الاستئجار، هذا الأخير يعتبر من الطرق المستحدثة في التمويل، سنتعرض له في المبحث التالي بشكل من التفصيل أما الآن سنتعرض إلى المصادر الأخرى للتمويل متوسط الأجل .

**1-2-2- قروض المدة :** تتراوح مدة هذه القروض بين 3 و 5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل أو تجديد القروض قصيرة الأجل. لأن درجة المخاطرة في التمويل قصير الأجل تكون عالية بالنسبة للمؤسسة المقترضة، لأنه إذا وصل تاريخ استحقاق القرض فإنه من المحتمل أن لا يوافق البنك على تجديد القرض، رغم تسديد المؤسسة لما عليها، أو أن يجدد القرض بمعدل فائدة وشروط مجحفة في حق المؤسسة، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من مصارف التمويل المتوسط والطويل الأجل، ومن المصارف المتخصصة. ويفرض معدل الفائدة على أساس المدة التي استخدم فيها القرض، أما تحديده فيتم على ضوء مستوى أسعار الفائدة السائدة في السوق، حجم القرض، تاريخ استحقاقه، والأهلية الائتمانية للمؤسسة المقترضة، ويتم تسديدها عن طريق أقساط دورية متساوية تدفع ثلاثيا أو نصف سنويا أو سنويا. وقد لا تكون أقساط التسديد متساوية أو تكون متساوية باستثناء آخر دفعة التي تكون أكبر من سابقتها<sup>1</sup>.

**2-2-2- قروض التجهيزات:** تمنح هذه القروض للمؤسسات عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات، وتدعى هذه القروض قروض تمويل التجهيزات، ويمنح مثل هذه القروض إلى جانب البنوك (سواء التجارية أو الإسلامية الوكلاء الذي يبيعون هذه التجهيزات شركات التأمين، وصناديق التقاعد والتأمين الاجتماعي، وتمول الجهة المقرضة ما بين 70% إلى 80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، مثل الشاحنات والسيارات والباقي

<sup>1</sup> عبد المعطي رضا الرشيد ، مرجع سابق ، ص 52

يبقى كهامش أمان للممول، ويوجد شكلان تمنح بموجبها قروض التجهيزات هما عقود البيع المشروطة والقروض المضمونة يكون في حالة البيع بالتقسيط حيث يحتفظ وكيل الآلات أو التجهيزات بملكية الآلة إلى أن تسدد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قيمتها، ويقدم الزبون دفعة أولية عند الشراء ويصدر أوراق وعد بالدفع (كمبيالات) بقيمة الأقساط المتبقية من قيمة الأصل كما يمكن استخدام هذه التجهيزات كضمان للحصول على القروض من البنك، وبهذا يضمن البنك حقه إذا تأخرت المؤسسة عن تسديد دفعات القرض .

**3-2- التمويل قصيرة الأجل :** نقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا. ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدنين والدائنين والعلاقة بين هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، الذي يمكن تمويله مجموع بصيغ أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

**1-3-2- السلفات البنكية :** تعتبر القروض البنكية المصدر الثاني الذي تعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الأهمية في تمويل دورة الاستغلال، ونتيجة للطبيعة المتكررة لنشاطاتها، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، و هذا ما دفع البنوك إلى اقتراح طرق وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، تماشيا مع السير الحسن لعمليات الإنتاج والتوزيع... الخ. وتضمن التكيف مع عدم الاستقرار الذي يخضع له النشاط واختلاف المشكلة التمويلية، وتتناسب مع نشاط المؤسسات من حيث طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة تجاري، صناعي، زراعي، خدمي أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الهدف من القرض ولعل أهم القروض التي تتلقاها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

**أولاً: القروض العامة :** توجه هذه القروض لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، دون تخصيص ما، وتلجأ إليها المؤسسة لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن تقسيمها إلى:

<sup>1</sup> عبد المعطي رضا الرشيد ، مرجع سابق ، ص 51

أ - **تسهيلات الصندوق** : هي قروض عرضية لمواجهة صعوبات السيولة المؤقتة التي تعترض المؤسسة، بسبب الاختلال البسيط بين الإيرادات والنفقات الناتج عن عاجلة ( وصول مواعيد استحقاق الفواتير المسحوبة على المؤسسة، دفع الأجور، تسديد الرسم على القيمة المضافة...الخ) ويسمح البنك في هذه الحالة للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن لفترة محددة عادة ما تكون عدة أيام عند نهاية الشهر، للقيام بتسديد هذه الالتزامات، ويحسب البنك عمولة هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له، وكذلك على أساس المدة الزمنية الفعلية، أي تلك المدة التي يبقى فيها الحساب لدينا، وينبغي على البنك مراقبة استعمالات هذه القروض لأن الاستعمال المتكرر له والذي قد يتجاوز الفترة العادية المسموح بها قد يحوله إلى مكشوف ويزيد من احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك.

ب - **السحب على المكشوف** : يقصد بالسحب على المكشوف أن يسمح البنك للمؤسسة بسحب مبلغ يزيد عن رصيدها الدائن، على أن يفرض البنك فائدة تتناسب والفترة التي تم خلالها سحب مبلغ يزيد عن الرصيد الدائن للمؤسسة و يتوقف البنك عن حساب الفائدة بمجرد أن يعود الحساب إلى حالته الطبيعية ونلاحظ أن كلا من تسهيل الصندوق والسحب على المكشوف يسمح للمؤسسة بسحب مبلغ يفوق رصيدها الجاري، غير أنهما يختلفان في نقطتان أساسيتان هما<sup>1</sup>:

- التسهيل لا يتجاوز مدته 15 يوما كحد أقصى أما السحب فقد تصل مدته إلى سنة كاملة.

- السحب على المكشوف يعتبر تمويل حقيقي للمؤسسة، إذ بإمكانها الاستفادة منه في شراء السلع بكميات كبيرة في حالات انخفاض أسعارها، عكس التسهيل الذي هو قرض يمتد لعدة أيام، تستفيد منه المؤسسة فقط في تسديد الأجور والفواتير. ويعبر السحب على المكشوف على الحاجة الملحة في استعمال رأس المال العامل وبشكل متسارع، وهذا ما يفقد المؤسسة

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية إيمان عمارة ،، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000. ص 66

السيولة اللازمة في الأجل القصير واستعمال هذا النوع من التمويل ينتج عنه تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكلفة إضافية، قد تكون غير مرغوبة من قبل أصحاب هذه المؤسسات، خلافا لما يحدث مع المؤسسات الكبيرة الحجم، فهذه الأخيرة بإمكانها تحويل السحب على المكشوف إلى أشكال تمويلية أخرى تجعل منه على سبيل المثال تمويلا يصنف ضمن المدى المتوسط، كما قد تجعل منه ورقة تجارية قابلة للتداول بعد تعهد المؤسسة بذلك إلى البنك المتعامل معه.

**ج - قروض الموسم إن أنشطة الكثير من المؤسسات الصغيرة :** تكون غير منتظمة على طول دورة الاستغلال، حيث تكون دورة الإنتاج ودورة البيع موسمية، مما يجعل النفقات تتزامن مع الفترة التي يحصل أثناءها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة لاحقة، ويمكن أن نورد أمثلة على هذه العمليات مثلا نشاطات إنتاج وبيع اللوازم المدرسية، وكذلك إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية، ففي المثال الأول يتم إنتاج اللوازم المدرسية في فترة معينة، ولكن بيعها وتحصيل قيمة المبيعات تكون في أغلب الأحيان خلال فترة الدخول المدرسي، أما بالنسبة للمثال الثاني فتحصيل قيمة مبيعاتها تكون بعد جني المحصول. وهنا تظهر مشكلة التمويل أو نقصه بسبب الفترة الفاصلة بين عمليتي الإنتاج والبيع أو التسويق وتحصيل قيمة المبيعات، لذا عمدت البنوك إلى تقديم وتكييف نوع خاص من القروض لمثل هذه النشاطات وهذه القروض تسمى بالقروض الموسمية، وهي تستعمل لمواجهة الاحتياجات الناجمة عن النشاط الموسمي، ونشير إلى أن البنك لا يقوم بتمويل كل التكاليف الناجمة عن هذا النوع من النشاط وإنما يمول جزء فقط منها، وبما أن هذا النوع من القروض تعتبر قروض استغلال مدتها لا تتجاوز السنة وهي عادة ما تمتد لمدة 9 أشهر. ولكن قبل أن يقدم البنك القرض للمؤسسة فهو يشترط عليها أن تقدم له مخططا للتمويل، يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته وعلى أساسه يقوم البنك بتقديم القرض، وتقوم المؤسسة أثناء تصريف الإنتاج بتسديد هذا القرض وفقا لمخطط الاستهلاك الموضوع مسبقا.

د - **قروض الربط** : هو عبارة عن قرض يمنح للعميل لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب يكون تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية. و تهدف إلى تحقيق الفرص المتاحة أمام المؤسسة في انتظار تحقق العملية المالية الذي يعتبر شبه مؤكد و على الرغم من ذلك، فهناك مخاطر مرتبطة بهذا النوع من القروض، مثل خطر عدم تحقق العملية، و خطر استعمال القروض الناجمة عن العملية المالية لأغراض أخرى غير استعمالها في تسديد القرض .

**ثانيا: القروض الخاصة** : هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول، وتتضمن ثلاثة أنواع وهي<sup>1</sup>:

أ - **تسيقات على البضائع** عبارة عن قرض لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، ويجب على البنك قبل تقديم القرض التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها و ثمنها في السوق إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بالبضاعة، كما ينبغي عليه أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض المقدم وقيمة الضمان للتقليل أكثر ما يمكن من الأخطار، ويعتبر التمويل مقابل سند الرهن من أحسن الضمانات التي يمكن أن تعتمد عليها البنوك في هذه الحالة، ولقد اثبت الواقع أن هذا النوع من القروض يمنح لتمويل المواد الأساسية كالقهوة وغيرها ويستعمل في الجزائر لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة.

ب - **تسيقات على الصفقات العمومية** : الصفقات العمومية عبارة عن اتفاقات للشراء، وتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى، ونتيجة لأهمية هذه المشاريع وحجمها فإن المقاولين المكلفين بالإنجاز كثيرا ما يجدون أنفسهم بحاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات، لذلك يضطرون إلى اللجوء إلى البنك لاقتراض هذه الأموال، وتمنح البنوك في هذا الصدد نوعين من

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سابق ، ص 66

القروض: الكفالات والقروض الفعلية. منح كفالات لصالح المقاولين تمنح هذه الكفالات من طرف البنك للمكاتبين في الصفقة وذلك لضمانهم أمام السلطات العمومية وتمنح هذه الكفالات عادة في أربع حالات:

- كفالة الدخول إلى المناقصة، كفالة حسن التنفيذ، كفالة اقتطاع الضمان وأخيرا كفالة التسبيق.

- **كفالة الدخول إلى المناقصة** : يعطي البنك هذه الكفالة للمقاول حتى يتفادى عدم دفع مبلغ التعويض في حالة انسحابه من تنفيذ المشروع الذي فاز بمناقضته.

- **كفالة حسن التنفيذ**: يمنح البنك هذه الكفاءة لتفادي قيام المؤسسة بتقديم النقود كضمان لحسن تنفيذ الصفقة وفق المقاييس المناسبة.

- **كفالة اقتطاع الضمان**: عند الانتهاء من إنجاز المشروع تقوم الإدارة صاحبة المشروع باقتطاع مبلغ معين من قيمة الصفقة وتحفظ بها لمدة معينة حتى تتأكد من حسن تنفيذها، وحتى يتفادى الزبون تجميد هذا المبلغ فإنه يلجأ إلى البنك الذي يقدم له هذه الكفالة (كفالة اقتطاع الضمان) ويقوم البنك بدفعها فعليا إذا ما ظهرت نقائص في المشروع قبل انتهاء فترة الضمان.

**كفالة التسبيق**: تمنح الإدارة صاحبة المشروع تسبيقات للمقاولين الفائزين بالصفقة، ولكن شرط أن يحصلوا هؤلاء على كفالة التسبيق من طرف أحد البنوك. منح قروض فعلية يوجد ثلاثة أنواع من القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك لتمويل الصفقات العمومية، قرض التمويل المسبق، تسبيقات على الديون الناشئة غير مسجلة والمسجلة. قرض التمويل المسبق: تقدم البنوك هذه القروض عندما يعاني المقاول من عسر مالي عند انطلاق المشروع ولا تتوفر لديه الأموال الكافية ليبدأ في الإنجاز، ويعتبر بالنسبة للبنك قرض على بياض لنقص الضمانات. تسبيقات على الديون الناشئة وغير مسجلة في بعض الحالات ينجز المقاول نسبة مهمة من الأشغال ولكن الإدارة لم تسجل ذلك، فيقوم المقاول أو

المؤسسة بطلب تعبئة الديون (أي طلب قرض من البنك، بناء على عقد ما تم إنشاؤه من المشروع دون أن يتأكد من أن الإدارة سوف تقبل بالمبالغ المدفوعة). تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة تمنح هذه التسبيقات عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة التي تسجل انتهاء جزء من الأشغال ويتدخل البنك لمنح هذه القروض للمقاول أو المؤسسة لكون الدفع يتأخر حتى الانتهاء من الأشغال،

**2-3-2- الخصم التجاري :** الخصم التجاري شكل من أشكال القروض القصيرة التي تمنحها البنوك، وتعد عملية الخصم بالنسبة للمؤسسة وسيلة من وسائل الدفع، فالمؤسسة ولغرض إثبات ديونها على الغير تتعامل بالأوراق التجارية كالكمبيالات و سند لأمر (...). وتنتظر الحصول على قيمة الورقة التجارية في الموعد المحدد لكن ضرورات نشاط الاستغلال كثيرا ما تجعل المؤسسات حاملة الورقة محتاجة إلى المال لتسوية التزاماتها، فتلجأ إلى تحصيل قيمتها في شكل سيولة من خلال خصمها لدى البنك، وبالتالي فإن الخصم التجاري هو قيام البنك مقابل هذه العملية بدفع مبلغ الورقة التجارية للعميل قبل تاريخ الاستحقاق و في المقابل يستفيد البنك من عمولة تسمى سعر الخصم ويطبق هذا المعدل على مدة الانتظار فقط وتنتقل إليه كل حقوق فالمستحق الأصلي

**2-3-3- القروض بالالتزام :** يمتاز هذا النوع من القروض عن غيره بأن منح القرض لا ينتج أو ينجر عنه أي تدفق صادر للأموال من البنك، بل أن هذا الأخير يتدخل كمتعهد لضمان المؤسسة من خلال التوقيع على وثيقة يتعهد فيها بذلك، وتسمى هذه الوثيقة بالضمان أو الكفالة، وعلى البنك قبل التوقيع التأكد من الملاءة المالية للمؤسسة لأنه بمجرد التوقيع تصبح العملية بالنسبة للبنك التزاما لا يمكن التخلص منه مقارنة بما يحصل على مستوى تسهيلات الصندوق وتصنف القروض بالالتزام إلى <sup>1</sup>:

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل الدار الجامعية الإسكندرية، 1999. ص 58

أ- **الضمان الاحتياطي** : يعتبر صورة من صور الاقتراض يمنحه البنك للمؤسسة عندما تتعاقد مع جهة إدارية أو توريد أو أشغال عامة، ويضمن البنك المؤسسة في حدود مبلغ معين في حالة عدم تنفيذ التزاماتها، فمضمون هذا القرض أن يوقع البنك كضامن احتياطي على ورقة تجارية لصالح المؤسسة ويتحصل البنك في المقابل على عمولة

ب - **الكفالة** : الكفالة عقد يتعهد بموجبه البنك بتسديد جزء أو كل ديون المؤسسة إذا لم تف بها، وتكون في شكل وثيقة يتعهد فيها البنك برصد مبلغ معين لغاية تاريخ معين كضمان لتنفيذ المؤسسة لالتزام ما اتجه طرف ثالث عادة ما يكون منشأة حكومية، كما تستفيد منها المؤسسة في علاقتها مع الجمارك وإدارة الضرائب، مثلا تشترط الجهات الحكومية في بعض الأحيان كفالة مصرفية على المؤسسة التي رست عليها الصفقة حتى تتأكد من جديتها في تنفيذ المناقصة. وتحصل المنشأة الحكومية على قيمة الكفالة في حالة تهرب المؤسسة من إنجاز العمل الذي تعهدت به وهكذا فالكفالة تغني عن تجميد الأموال وعن إجراءات سحبها خاصة بالنسبة لمصالح الحكومة في حالة عدم تنفيذ الالتزام، ومما سبق يتضح لنا أن للكفالة ثلاثة أطراف<sup>1</sup>:

1- **البنك** : وهو الضامن الذي أصدر الكفالة.

2 **المؤسسة**: وهي طالبة الكفالة.

3- **المستفيد** : وهي الجهة التي أصدرت الكفالة لصالحها. ويزداد الطلب على الكفالة عند انعدام الثقة بين المؤسسة والطرف الآخر كما يمكن أن يصدرها البنك لصالح مؤسسة من خارج البلاد وهذا يتطلب الحصول على إذن من سلطة التحويل الخارجي لتفادي خروج العملة الصعبة.

3-2-3 **الائتمان التجاري** : يعتبر الائتمان التجاري أحد أنواع التمويل قصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي

<sup>1</sup> محمد أمين عزت الميداني، الإدارة التمويلية مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، 1999. ص 88

تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها، والمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية وتعتمد المؤسسات على هذا النوع أو المصدر في التمويل أكثر من اعتمادها على الائتمان المصرفي في نتيحة للمزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الائتمان، ويمكن أن تذكر أهم مزاياه فيما يلي:

- سهولة الحصول عليه فهو لا يتطلب تلك الإجراءات المعقدة والمتعددة التي يتطلبها الاقتراض من البنك أو غيره من المنشآت المالية وعادة لا توجد طلبات رسمية لا بد من تحريرها أو مستندات يجب توقيعها بل نجد الموردين يكونون عادة على استعداد لإعطاء عملائهم مهلة للسداد إذا كانت ظروفهم المالية لا تسمح بالدفع في التاريخ المحدد. - المرونة: إن الائتمان التجاري مصدر من مصادر التمويل حيث تستعمله المؤسسة كلما أرادت ذلك بالكيفية التي تحتاجها، كما أن استخدامه يترك أصول المؤسسة دون مساس، لأن المورد نادرا ما يطلب رهن أصول المؤسسة مقابل الحصول على الائتمان، وهذا ما يسمح للمؤسسة بالحصول على أموال إضافية من مصادر أخرى بضمان أصوله.

- تدخل تكلفة الائتمان في سعر البضاعة و يعتمد على مقدار الخصم النقدي الذي يمنحه المورد للمؤسسة، إذا ما سددت هذه الأخيرة قيمة المشتريات خلال فترة قصيرة من تاريخ تحرير الفاتورة وقبل موعد الاستحقاق . وقد لا تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا مناسباً للقروض التجارية التي تدخل في عداد التمويل المجاني في حالة غياب الخصم النقدي، وعرض المورد للخصم النقدي يجعل المؤسسة أمام خيارين ، الخيار الأول وهو القبول بالعرض وبالتالي يجب أن توفر المبلغ النقدي قبل تاريخ الاستحقاق، وبذلك الاستفادة من حجم الخصم، والخيار الثاني هو الرفض ومن ثم انتظار اجل الاستحقاق المتفق عليه وهذا سيعطي انطبعا سيئا عن الوضعية المالية للمؤسسة، ويؤثر على العلاقة بين المورد

والمؤسسة، وكذلك على السمعة التجارية لها لدى الذين يقدمون الائتمان التجاري. وتبرز ظاهرة الائتمان التجاري بشكل واضح عندما يتعلق الأمر بتعامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة الحجم، فهذه الأخيرة عادة ما تكون على قدر كاف من السيولة في الآجال القصيرة، تسمح لها بمنح آجال معتبرة للمؤسسة واضعة بذلك نفسها موقع البنك في تسويل نشاطات الاستغلال .

**الاقتراض من السوق غير الرسمي :** تنشأ الحاجة إلى هذا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية، أو المستمدة من الأقارب والأصدقاء، وهو يحتل المرتبة الثانية وأحيانا المرتبة الأولى من ناحية الأهمية بالنسبة للدول النامية، فقد بينت إحصائيات عام 1987 التي قام بها البنك الدولي بأن السوق غير الرسمي قد مول أكثر من 99% من هذه المؤسسات وتمنح هذه السوق قروض صغيرة ولفترات قصيرة أو قصيرة جدا، وبأسعار فائدة قد لا تبدو مرتفعة كثيرا مقارنة بالأسعار الجارية في السوق الرسمي ولكن ذلك فقط من الناحية الشكلية إلا أن فائدة هذا السوق تحسب على الأيام أو الأشهر، بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة وبالتالي يصبح المعدل السنوي للفائدة في السوق غير الرسمي مرتفعا بشكل مفرغ كما أن المقترضون لا يستفيدون من فترة سماح قبل أن يبدأ السداد، كما أن المقترضون يشددون كثيرا فيما يتعلق بالضمانات المالية لتأمين عمليات الاقتراض، ولا يترددون في الاستيلاء عليها في حالة إفسار المقترضين، وبالتالي فإن الإقراض من السوق غير الرسمي يشكل عبئا ثقيلا على المؤسسات الصغيرة وأحيانا ربما يكون السبب في إفلاس بعضها .

## المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة

### المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة

إن ما يميز الشركات الناشئة هو النمو المستمر، إلا أن الواقع غير ذلك، فهذه الشركات كثيرا ما تتعثر و تمر بمراحل صعبة كتذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة.

**مفهوم الشركات الناشئة:** تعتبر الشركات الناشئة في الجزائر هي شركة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو القطاع أو مجال نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد مخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها . و لا يمكن تقديم تعريف نهائي ومفهوم محدد للشركات الناشئة، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات، وكذلك إختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى ولكي نبدأ بالتفريق العلميين المفهومين و هذه التعاريف التي تعتبر تعريفات بسيطة إلا أنها تشير بشكل عام إلى مفهوم الشركات الناشئة<sup>1</sup>:

من وبحسب ما يراه بيتر دراكر ( Peter Drucker ) فإن الشركات الناشئة بمفهومها العلمي السليم تتميز بأربعة صفات تجعلها مختلفة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة ، تتلخص هذه الصفات في الجدول التالي:

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز التاجير التمويلي. مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، مصر. 2001. ص 44

## الجدول رقم (01): صفات المؤسسات الصغيرة

الشركات الناشئة	الشركات الصغيرة والمتوسطة	البيان
تهدف إلى إنشاء ثروة مستمرة ودائمة يتجاوز مداها الأحلام البسيطة إلى	تهدف إلى توليد دخل مستمر ومرضي لصاحبه يتجاوز ويكون أفضل من الدخل التقليدي	مقدار خلق الثروات
تحقق الثروة الريادية لرائد الأعمال خلال زمن قياسي في حياته العملية لا تتجاوز عادة خمس إلى عشر سنوات	. تبني ثروتها عادة عبر حياة صاحبها وفق وقت زمني طويل، فالمشروع الصغير يبقى عادة مدة طويلة وهو على حاله مشروعا صغيرا، وقد لا يتطور في الظروف العادية	سرعة بناء الثروة
تتميز بالمخاطرة العالية ، وهي الذي يتوقع لرائد الأعمال أن يدفعه مقابل الثراء وبغير المخاطرة فإن الريادة تزول و تكون مشروعا	تتشدد الأمان والتقليدية وتبتعد عن المخاطرة إذ أنها ذات تقليد مشابه لكثير من غيرها من المشروعات ، صغيرا	المخاطر
تتصف بالابتكار و الإبداع و تحويل تلك الأفكار إلى منتجات و خدمات مربحة، وهي أكثر بكثير مما يمكن أن الثمن الصغيرة تتصف به المشروعات الصغيرة	لا تلزم أي إبداع أو ابتكار بل إنها تعتمد على تقليد الآخرين مع شيء بسيط من الإختلاف لا يرقى إلى مستوى الابتكار و الإبداع هي شركة بشرية مصممة	الإبتكار والإبداع

المصدر: سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 44

وقد قدم للشركات الناشئة عدة تعاريف نذكر منها ما : حسب Eric Ries في مؤلفه الأكثر مبيعا the Lean Start up فالشركة الناشئة لإنشاء منتجات وخدمات جديدة في ظل ظروف شديدة من عدم اليقين.

الشركة الناشئة في تعريف آخر هي شركة مبتكرة متجذرة بعمق في التكنولوجيا ولديها آفاق سوقية عالي. وعلى الرغم من تركيز العديد من التعاريف ومحاولة حصر الشركات الناشئة

ضمن البعد التكنولوجي، إلا أنه ليس بالضرورة أن تنشط الشركة في مجال التكنولوجيا من بين أهم المشاريع الناشئة التي حققت نجاحات باهرة جعلتها تلقب بالأساطير نذكر<sup>1</sup>:

- شركة Microsoft التي انشأت من طرف Bill Gates Paul Allen ، سنة 1975؛

- شركة Appel التي انشأت من طرف Steve Jobs و Steve Kozeniak ، سنة 1676

- شركة Google التي انشأت من طرف Larry Page و Serge Brin ، سنة 1998؛

### نموذج دورة حياة الشركات الناشئة

من الطبيعي أن يمر أي مشروع من المشاريع بمراحل زمنية عدة تحاكي كيفية نشأته و إنطلاقه ، كيفية تمويله مرورا بمرحلة تشغيله و نجاحه ولا تختلف المشاريع الناشئة عن غيرها من المشاريع النمطية من حيث التسلسل الزمني لنجاحها مع الإختلاف في بعض التفاصيل، و هذا ما أوضحه "بريستون" عند حديثه على المراحل الأساسية للمشاريع الناشئة.

#### أولا : مرحلة النشوء

في هذه المرحلة تكون لدى الشخص الريادي الفكرة القابلة للتطبيق و النجاح والقادرة على تحقيق الربح، ولكنها تظل تحتاج إلى المزيد من التطوير، أي محاولة فهم ما إذا كانت الفكرة المحتملة تمثل ، إبتكارا يمكنه حل مشكلة ذات مغزى أو يلبي حاجة المستهلك (الكامنة)، حيث يهدف رواد الأعمال خلال هذه المرحلة إلى فهم، ما إذا كانت هناك فرصة في السوق ليبدووا في تحديد إحتياجاته من الموارد وتوافرها . ويكون غالبا مصدر التمويل المبدئي في هذه المرحلة من خلال ما يسمى (3 MONEY) وهم أصحاب المشروع (FOUNDER) ، العائلة (FAMILY)، الأصدقاء (FRIENDS).

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 51

**ثانيا : مرحلة الإنطلاق**

في هذه المرحلة تكون الفكرة قد تم تطويرها وأصبحت فعليا قابلة للتسويق التجاري ، ويتم في بدايات هذه المرحلة البحث عن المستثمر الملاك ليس فقط كمصدر تمويل بل للإستعانة بخبرته المتراكمة في مجال الإدارة،

التسويق، التنظيم، وكذلك الإستعانة بشبكات علاقاته المتميزة والمتراكمة لديه و ذلك لغرض الإنطلاقة الفعلية للمشروع ، و من ضمن مصادر التمويل المستهدفة المستثمر الملاك ، و عموما لا تتعدى هذه المرحلة فترة السنة.

**ثالثا: مرحلة التشغيل**

تتكون مرحلة التشغيل من التطوير التكنولوجي والتجاري وتخطيط الأعمال، وفيها يتم الإنتاج و التوزيع الفعلي للمنتج أو الخدمة و تستمر هذه المرحلة لمدة خمس سنوات، وخلال هذه الفترة قد لا يحقق المشروع أي أرباح ويتم اللجوء في التوسع في الإحتياج التمويلي فيتم بعدها اللجوء للمستثمر المغامر فضلا عن البحث عن موارد تمويل إضافية، وفي كثير من الأحيان تستخدم الشركات الناشئة منصات التمويل الجماعي لجمع موارد مالية إضافية، بالإضافة إلى طلب المساعدة من أصحاب رؤوس الأموال، علاوة على ذلك في هذه المرحلة يمكن إسناد دور مهم للحاضنات والمسرعات ومساحات العمل المشترك القادرة على الحصول على المزيد من الموارد الإدارية والفنية والمادية<sup>1</sup>.

**رابعا: مرحلة النضوج**

يبلغ المشروع في هذه المرحلة النضوج و يكون جاهزا لتحقيق الأرباح ، و في حالة أن المشروع حقق معدلات نمو كبيرة و مستمرة فإن هذه المرحلة تكون مناسبة للحصول على مصدر تمويلي آخر يتمثل في ما يعرف بالإصدار الأولى للجمهور. و في هذه المرحلة تعتبر الشركة الناشئة هي شركة حديثة النشأة تمكنت من توحيد وتوسيع نطاق الأعمال، وتحقيق

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 51

الإستدامة الذاتية. يجب أن يطور رواد الأعمال في هذه المرحلة مهارات وقدرات جديدة مثل القدرة على التعامل مع الدوليين، وكذلك القدرة على تفويض المهام والأنشطة المتزايدة، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يظهر رواد الأعمال كفاءات متعددة الأوجه ومعقدة مثل القيادة والتوجيه الإستراتيجي وقدرات التنسيق<sup>1</sup>.

الجدول رقم (02): نموذج دورة حياة الشركات الناشئة

المرحلة	النشوء توليد الأفكار المحتملة	الإنطلاق	التشغيل	النضوج
المفهوم	توليد الأفكار المحتملة	الإستعداد لنية ريادة الأعمال، إنشاء والتحقق من صحة الفرصة وأنشطة ما قبل البدء	مشروع جديد	التوحيد و قابلية التوسع والإستدامة الذاتية
الموارد والقدرات المطلوبة	الموارد التقنية وثقافة ريادة الأعمال	الموارد المالية والفنية والإداري والمادية	الموارد المالية والتقنية والإدارية	الموارد المالية والتكنولوجية والمادية
العوامل الرئيسية	الإبداع، الحدس الخبرة التوجه الريادي وتقبل السابقة	الثقة بالنفس، والتحفيز	المخاطرة، التوجه الريادي المخاطرة وتقبل القيادة و القدرة القيادة	الثقة بالنفس، على التنسيق والتوجه الإستراتيجي
الأنشطة الأساسية	إكتشاف الفكرة فرص السوق وتوافر الموارد	التحقق من فرص السوق بناء ، الموارد الفريق، البحث عن والتحقق من صحتها	تطوير خطط الإنتاج وخطط البيع، تطوير عن التمويل الإضافي	إكتساب عملاء والبحث جدد، حجم الإنتاج

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سبق ذكره ص 57

<sup>1</sup> صفوت عبد السلام عوض الله . اقتصاديات الصناعات ص . م ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية دار النهضة العربية. مصر . 1993. ص 57

## المطلب الثاني : أنواع المؤسسات الصغيرة

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتنوع معايير تصنيفها، وتختلف هذه التصنيفات من بلد لآخر، وفيما يلي نحاول إبراز أنواعها انطلاقاً من بعض المعايير المعتمدة في التصنيف.

**1- التصنيف حسب النشاط الاقتصادي :** حسب معيار طبيعة النشاط الاقتصادي يمكن تصنيفها الى أربع أصناف وهي <sup>1</sup>:

**1-1 - المؤسسات الخدمية :** وهي مؤسسات تقوم بتقديم خدمات لعملائها، كما يمكن أن تقدم هذه خدماتها للمؤسسات الشركات الانتاجية الصناعية في شكل استشارات قانونية وخدمات محاسبية وتقنية مختلفة، ما يميز هذا النوع من المؤسسات أنها سهلة الإنشاء وتمتاز بقلّة الحواجز الادارية والقانونية.

**1-2 - المؤسسات التجارية:** يشمل هذا النوع المؤسسات التي تنشط في مجال شراء وتخزين وإعادة المنتجات سواء يبيعها مباشرة أو تغليفها وتعبئتها بهدف تحقيق الأرباح مثل مؤسسات التجارة بيع بالتجزئة أو الجملة لمختلف المنتجات.

**1-3 - المؤسسات الصناعية :** تقوم هذه المؤسسات بإنتاج سلع استهلاكية مثل الصناعات اليدوية أو ورشات الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية في الإنتاج، أو تلك التي تقوم بإنتاج سلع إنتاجية لبعض الأجزاء التي تدخل في إنتاج سلع أخرى، مثل الصناعات المغذية للسيارات والصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة.

**1-4 - المؤسسات ذات الطابع الزراعي:** ويتعلق الأمر بتلك المؤسسات التي تنشط في مجال الأرض وكذا الثروة الحيوانية أو هي تلك الأنشطة المتعلقة باستغلال الأرض والطبيعة وعموماً تشمل هذه المؤسسات النشاط المتعلق بكل من النشاط النباتي، النشاط الحيواني، الثروة السمكية، استصلاح الأراضي، وتعتبر هذه المؤسسات غاية في الأهمية نتيجة دورها

<sup>1</sup> صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سابق ، ص 77

في الحفاظ على الأمن الغذائي غير أنها لا تحظى بالاهتمام اللازم من قبل مهندسي السياسات الاقتصادية للكثير من الدول خاصة النامية منها .

**2- حسب الشكل القانوني:** تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني الى أربع أصناف يمكن توضيحها في مايلي:

**1-2- شركات الأشخاص:** تقوم هذه المؤسسات على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، ويتم تكوينها بين أشخاص يعرفون بعضهم وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال بمقابل الحصول على جزء من الأرباح، وتأخذ أحد الأشكال التالية<sup>1</sup>:

**أ- شركات تضامن :** وهي الشركات التي تتأسس بين شريكين يكون كافة الشركاء ملتزمين بالتضامن فيما بينهم عن سداد ديون الشركة من أموالهم الخاصة.

**ب شركات توصية بسيطة:** وهي التي يوجد بها نوعان من الشركاء شركاء متضامنون، كما في شركات التضامن ويسألون بالتضامن فيما بينهم في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة، وشركاء موصون لا يسألون إلا بمقدار حصصهم في الشركة ولا شأن لهم بإدارتها وتحدد خسارتهم بمقدار حصصهم في رأسمالها.

**ج- شركات محاصة:** هي عبارة عن شركات تقوم بتنفيذ عمل محدد وتنتهي الشركة بانتهاء الغرض الذي تم إنشائها من أجله.

**2-2- شركات الأموال :** وهي الشركات التي تقوم على الاعتبار المالي أي ما يقدمه الشريك من حصة في تكوين رأس المال، ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من :

**أ - شركات ذات مسؤولية محدودة SARL :** وهي التي لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكا لا يكون كل منهم مسؤولا إلا بمقدار حصته ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء فيها عن اثنين، حيث ينقسم رأس المال فيها إلى حصص ويجوز التنازل عنها بمقتضى

<sup>1</sup> صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سابق ، ص 79

محرر رسمي مالم ينص عقد التأسيس على خلاف ذلك، كما لا يجوز لمثل هذا النوع من المؤسسات ان تتولى أعمال التأمين أو أعمال البنوك والادخار.

**ب - شركات المساهمة :** تتكون من أشخاص يسهم كل منهم في رأسمالها بتقديم حصة تسمى بالسهم والشركاء لا يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة بل تتحدد خسارتهم بما قدموه في رأسمال الشركة، والمساهمون هم من ينتخبون مجلس الإدارة الذي يدير الشركة، وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة تسمى اللجنة التنفيذية أو ينتدب المجلس عضوا منتدبا للإشراف على تنفيذ السياسة العامة.

**ج شركات التوصية بالأسهم:** وهي نوع وسط بين التوصية البسيطة وشركات المساهمة، ينقسم رأسمالها إلى مجموعة أسهم وبها شركاء متضامنون وآخرون موصون وللشريك الموصى الحق في التنازل عن أسهمه للغير، كما أن لهذه الشركات مجلس مراقبة مكون من ثلاثة مساهمين على الأقل أو من غيرهم. 3- حسب توجهها وتنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار الى ثلاث أنواع وهي:

**1-3- المؤسسات العائلية :** وهي المؤسسات التي يغلب عليها الطابع العائلي وتكون عبارة عن ممارسة حرف متوارثة ، كانت تمارس قديما ولم تحول إلى سلع متطورة ولكن احتفظت بقيمتها الفنية وتتم داخل المنزل وتعمل على تحويله إلى وحدة إنتاجية ويقوم بها جميع أفراد الأسرة كما أنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير ويمارسها عدد قليل من الأفراد.

**2-3- المؤسسات ذات الطابع التقليدي:** وهي تشبه إلى حد بعيد المؤسسات العائلية حيث تنتج منتجات ذات طابع تقليدي وتقوم على الجهود الفردية والمهارات المكتسبة وتستخدم معدات بسيطة وتنتشر عموما في الأرياف.

**3-3- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة :** وتتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها بالأخذ ببعض فنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية رأس المال الثابت أو تنظيم نوعية المنتجات المصنعة من حيث مطابقتها لمعايير الصناعات الحديثة.

4- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات تنقسم وفق هذا المعيار إلى:

1-4- المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية : وهي السلع النهائية الموجهة للاستهلاك كالأغذية، الألبسة وغيرها.

2-4- المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة : تضم المؤسسات التي تنتج قطع الغيار أو أجزاء الآلات، مواد البناء وغيرها وتتطوي هذه المنتجات تحت واحدة من الصناعات التالية: صناعة مواد البناء، الصناعات الميكانيكية، المحاجر والمناجم والصناعات الميكانيكية<sup>1</sup>.

3- المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز : وهي التي تحتاج لأموال كبيرة وعمالة مؤهلة ويبقى مجال عملها يكون ضيقا ومتخصصا مثل تصليح وتركيب معدات انطلاقا من قطع غيار مستورد.

5- التصنيف حسب معيار النمو : تنقسم وفق هذا المعيار الى نوعين وهما:

2-3- المؤسسات ذات الطابع التقليدي: وهي تشبه إلى حد بعيد المؤسسات العائلية حيث تنتج منتجات ذات طابع تقليدي وتقوم على المجهودات الفردية والمهارات المكتسبة وتستخدم معدات بسيطة وتنتشر عموما في الأرياف.

3-3- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة وتتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها بالأخذ ببعض فنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية رأس المال الثابت أو تنظيم نوعية المنتجات المصنعة من حيث مطابقتها لمعايير الصناعات الحديثة.

4- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات تنقسم وفق هذا المعيار إلى:

1-4- المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية وهي السلع النهائية الموجهة للاستهلاك كالأغذية، الألبسة وغيرها.

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الدار الجامعية. مصر . 2009. ص 43

**2-4- المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة :** تضم المؤسسات التي تنتج قطع الغيار أو أجزاء الآلات، مواد البناء وغيرها وتتطوي هذه المنتجات تحت واحدة من الصناعات التالية: صناعة مواد البناء، الصناعات الميكانيكية، المحاجر والمناجم والصناعات الميكانيكية.

**3- المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز وهي التي تحتاج لأموال كبيرة وعمالة مؤهلة ويبقى مجال عملها يكون ضيقا ومتخصصا مثل تصليح وتركيب معدات انطلاقا من قطع غيار مستورد.**

### المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء كان في الدول المتقدمة صناعيا أو النامية، مع تزايد الاهتمام العالمي و الدولي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجلت أهميتها من خلال الأدوار الحيوية التي تلعبها في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، المتمثلة خصوصا في ما يلي:

**1 - توفير فرص العمل وتقليل مشكل البطالة :** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفر فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخلاقة لمناصب الشغل جديدة ، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها و الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها ويلقي هذا الدور صدى واسع في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة . وقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة ، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 32

**2 - جذب وتعبئة المدخرات :** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي احد مجالات جذب المدخرات و تحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات ، فهي عبارة عن وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطن، وهي تمتص فوائض الأموال العاطلة و المدخرات لدى صغار المدخرين من الأصدقاء والعائلة من اجل توظيفها في استثمارات إنتاجية وخدماتية و العمل على تشغيلها و تمهيتها والمشاركة في أرباحها ، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد عنصرا لجذب صغار المدخرين لان مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات ، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضريل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم ، ولا يملكون فيها حق التسيي

**3 - تحقيق التكامل الصناعي :** حيث تقوم بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات و مستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى ( أي تعتبر مؤسسات مغذية ) (2) فالمؤسسات الكبرى ذات الإنتاج الهائل تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة . فإننتاجها في اغلب الأحيان لا يتم في معاملها وورشاتها بنسبة 100 % بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها(3).

**4 - تحقيق التنمية الإقليمية :** تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها الجغرافي الواسع مما يجعلها قريبة من مصادر ( الخامات و الموارد البشرية ) ، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنمية نذكر منها <sup>1</sup>:

\* انتعاش المناطق الداخلي بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن أنها قادرة على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي فهي تحقق نوع من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 82

عن ذلك تحقيق التوزيع العادل للدخل فباننتشارها بين مختلف المدن ، يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد و التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية و الريفية وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية و المناطق الداخلية .

**5 - تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية :** الأقاليم تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوظيف و التنقل بين مختلف المناطق و الأمر الذي ساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى . حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تحقيق التوازن الجغرافي والتنمية الإقليمية المتوازنة و ضمان العدالة في توزيع الدخل

**الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة :** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المؤشرات الاقتصادية سواء على مستوى الاقتصاديات النامية والمتطورة من خلال دعمها لمؤشرات العمالة وتقليص معدلات البطالة والتضخم، وتقدر متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع في مجموعة الدول النامية بحوالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي، و 45% في التشغيل في القطاع الرسمي ، ومنتظر مستقبلا ان تؤدي دورا بارزا في تقليص معدلات البطالة في الدول النامية من خلال خلق 4 من 5 فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي

**دور المؤسسات الصغيرة في التنوع الاقتصادي :** تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في تنوع الانتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية فتفكك الاستثمارات الكبيرة من شأنه المساهمة في إنشاء العديد من الوحدات الانتاجية التي تقوم بإنتاج توليفة من السلع والخدمات لتلبية احتياجات السكان خاصة من السلع الاستهلاكية عكس المؤسسات الكبيرة

**توطين وانتشار الصناعة الصغيرة على المستوى القومي:** تتركز الصناعة عادة في المدن الكبيرة، وقد يؤدي إنشاء صناعات اضافية في المناطق الحضرية إلى تكديس المشروعات بهذه المدن، والتأثير على اقتصاديات الانتاج في أنواع الصناعة المختلفة، وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على الانتشار في المناطق الريفية نظرا لعدم احتياجها لقدر كبير

من راس المال وبالتالي الاستفادة من المواد الخام ومن العمالة المنخفضة التكلفة، وقد أثبتت الدراسات أنه في الجزائر مثلا تقل تكلفة الأجور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنها في المؤسسات الكبيرة بنسبة 42% 2، مما يساهم في انتشار صناعي على مستوى هذه المناطق اللاحضرية.

**تقديم الخدمات التدميمية للمؤسسات الكبيرة وتشجيع تنمية الصادرات :** تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمات تدميمية للمؤسسات الكبيرة عن طريق ما يسمى المقولة من الباطن، حيث تقوم بتقديم الخدمات الأساسية أو تصنيع المكونات، أو التجميع لبعض هذه الأجزاء والمكونات بغرض إدراجها ضمن منتج مصنع يتم بيعه من طرف المؤسسة الكبيرة، كما يمكن أن يأخذ التعاون والدعم بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظيرتها الكبيرة شكل عمليات التجهيز أو التحويل أو تشطيب مواد أو أجزاء هذا من شأنه أن يجعل المنتجات النهائية أكثر كفاءة وقدرة تنافسية في الأسواق الدولية مما يساعد في تنمية الصادرات سواء من خلال التصدير المباشر للمنتجات، أو من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة ومناسبة السعر للمؤسسات الكبيرة أو منافسة بعض منتجات المؤسسات الكبيرة التي تضطر للتصدير هربا من المنافسة الداخلية.

**الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** لا تقل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب الاجتماعي عنها في الجانب الاقتصادي من خلال عدة محاور أهمها توزيع الدخل المشاركة الوطنية وكذا المساهمة في التوزيع العادل للدخل.

**مكافحة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوية :** تعاني معظم المجتمعات من آفة البطالة وخاصة في الدول النامية، والتي تكون عواقبها خطيرة خاصة لدى فئة الشباب، فعدم توافر مناصب عمل لهذه الفئة الهامة في المجتمع تدفعها لممارسة أنماط سلوكية غير سوية لها علاقة بالانحراف والفساد الاجتماعي، وتستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسات الفردية ذات النشاط الحرفي من إخراج هذه الفئة من دائرة الانحراف واستغلالهم

ايجابيا من خلال مساعدين أو حرفيين بدل من تحولهم الى طاقات تضر بالمجتمع والأسرة وانسياقهم في فئات من البطالين تمتهن ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها مما يؤثر اجتماعيا واقتصاديا على مقدرات البلد<sup>1</sup>.

**تدعيم دور المشاركة الوطنية تعد المؤسسات الصغيرة :** من بين الوسائل المؤثرة في تدعيم دور المشاركة الوطنية في بناء الاقتصاد الوطني، ذلك أنها غير مستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية وتعد مجالا خصبا لتشجيع الادخار المحلي لأنها تتميز بانخفاض رأس المال مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، الأمر الذي يجعلها قبلة لصغار المدخرين والذين لا يحبذون نمط المشاركة ويفضلون الاشراف والتسيير الكلي والمباشر لاستثماراتهم، فهي تركز سيطرة مشاركة أبناء القطر على ثروات بلادهم.

**المساهمة في التوزيع العادل للدخل :** معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الواحدة تعمل في نفس الظروف ومتقاربة من جميع المستويات التنافسية الحجم، رأس المال، مستوى الاجتماعي للعاملين ما من شأنه يعد تطبيقا لقاعدة التوزيع العادل للدخل.

**تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال :** تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد منها الانتماء الى نسق أسري في أداء العمل الحرفي، ذلك في الحرف المتوارثة من الأجيال، حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى اليه منذ مرحلة الطفولة وحتى ممارسته للحرف التي تمارس داخل إطار الأسرة الواحدة مما يترتب عنه تكوين فئة عمالية ذات نسق مشترك، وهذا ما يعززه هذا النوع من المؤسسات خاصة الحرفية أو الصناعات التقليدية منها.

<sup>1</sup> عبد الحميد محمد الشواربي. إدارة المخاطر الائتمانية دار المعرفة. طبعة 2002 ، ص 66

# الفصل الثاني

صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة

في الجزائر

## المبحث الأول: المؤسسة قيد الدراسة

## المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة

## الجدول رقم (03): بطاقة فنية للمؤسسة

البيان	الشرح
إسم المؤسسة	بوصبيح عائش صهيب لصناعة الأدوات البلاستيكية
مؤسسها	بوصبيح عائش صهيب
سنة الإنشاء	2022
المقر	حي عبد الحميد ابن باديس -البياضة- الوادي
التخصص	صناعة الأدوات البلاستيكية
الفاكس	03220103340
الهاتف	0645759930
الإيميل	DHBplastic@gmail.com

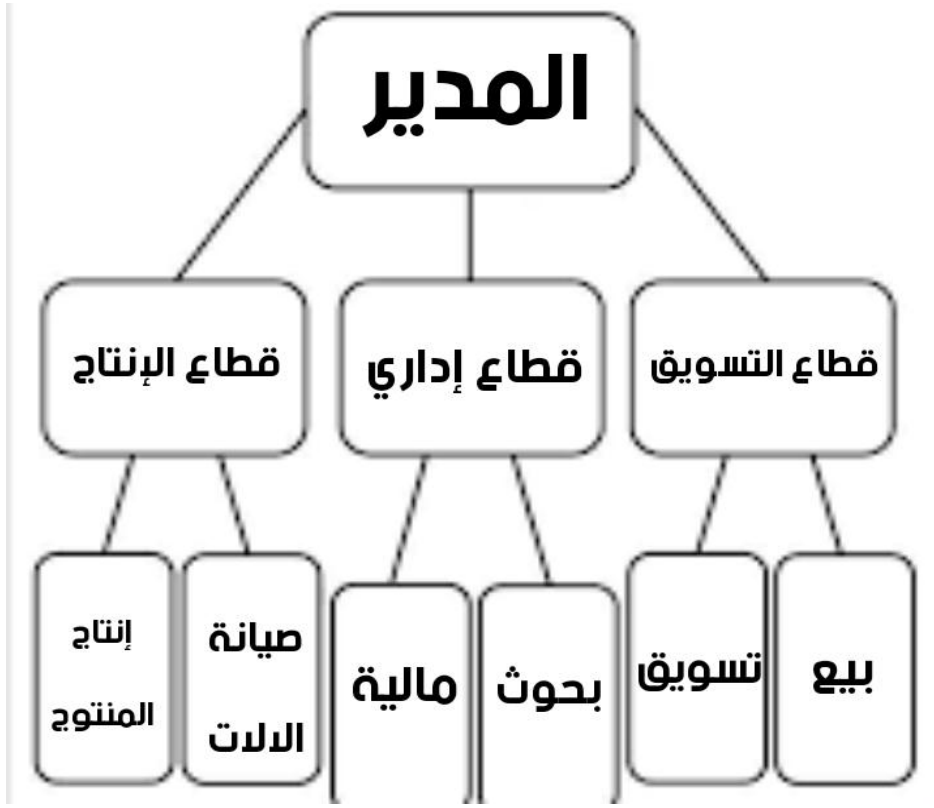
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من المؤسسة

## 1- التعريف بالمؤسسة

مؤسسة بوصبيح عائش صهيب لصناعة الأدوات البلاستيكية بدأت نشاطها سنة 2022 تُعتبر من المؤسسات الناشئة الصغيرة على المستوى المحلي و الوطني.

## 2- الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (01): يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من المؤسسة

### المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسة

تعتمد المؤسسة على 50 % من التمويل الذاتي بينما 50% المتبقية تعتمد على قرض أناد

#### 1- تعريف قرض اناد

قرض "أناد" هو قرض متوسط المدى مخصص لتمويل مشاريع إنشاء وتوسيع أنشطة إنتاج السلع والخدمات من طرف الشباب أصحاب المشاريع في إطار جهاز "أناد". يمكن أن تصل

تكلفة الاستثمار إلى 10 ملايين دينار

#### 2- شروط الحصول على قرض "أناد":

- تقديم شهادة الأهلية والتمويل لمرحلة الإنشاء، أو المطابقة فيما يخص مرحلة التوسيع، صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أناد)، والتي تحدد فيها المساعدات والمزايا الممنوحة من قبل الجهاز؛
- إثبات مساهمة شخصية.

### 3- شروط التمويل:

#### 3-1- بالنسبة للطلبة حاملي الأفكار والشباب البطل حاملي المشاريع:

- مساهمة شخصية بنسبة 05 % من مبلغ الاستثمار.
- قرض دون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "أناد" بنسبة 25 % من مبلغ الاستثمار.
- قرض بنكي متوسط المدى لا يتجاوز 70 % من مبلغ الاستثمار.

#### 3-2- بالنسبة لأصحاب المشاريع الآخرين:

- مساهمة شخصية بنسبة 15 % من مبلغ الاستثمار.
- قرض دون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "أناد" بنسبة 15 % من مبلغ الاستثمار.
- قرض بنكي متوسط المدى لا يتجاوز 70 % من مبلغ الاستثمار.

#### 3-3- عندما يتم تنفيذ المشاريع في مناطق خاصة:

- مساهمة شخصية بنسبة 12 % من مبلغ الاستثمار.
- قرض دون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "أناد" بنسبة 18 % من مبلغ الاستثمار.

#### عندما يتم تنفيذ المشاريع في مناطق الجنوب:

- مساهمة شخصية بنسبة 10 % من مبلغ الاستثمار.

- قرض دون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية "أناد" بنسبة 20 % من مبلغ الاستثمار.

#### 4- مدة القرض :

- تحدد مدة القرض البنكي بست (06) سنوات وستة (06) أشهر.

#### 5- فترة السداد:

- تحدد فترة سداد القرض بخمس (05) سنوات.

- فترة التأجيل: تم تحديد فترة التأجيل بثمانية عشر (18) شهراً.

#### 6- نسبة الفائدة:

- يتم تحديد سعر الفائدة المطبق على القروض متوسطة المدى / للشباب أصحاب

المشاريع من خلال الشروط العامة للبنك المعمول بها.

- تخفيض سعر الفائدة:

- يتم تخفيض سعر الفائدة بنسبة 100 %.

#### 7- سداد القرض:

- يتم على أقساط نصف سنوية.

#### 8- استخدام القرض:

- يمكن استعمال القرض في قسط واحد (01) أو أكثر حسب طبيعة المشروع.

- المصاريف والعمولات: المصاريف والعمولات التي سيتم تطبيقها هي تلك المنصوص

عليها في الشروط العامة المعمول بها<sup>1</sup>.

#### 9- الضمانات المطلوبة:

تتعلق الضمانات التي سيتم تحصيلها فقط بما يلي:

- الرهن الحيازي للتجهيزات والعتاد.

<sup>1</sup> موقع القرض الشعبي الجزائري [/https://www.cpa-bank.dz](https://www.cpa-bank.dz)

- رهون العتاد المتنقل.
- تفويض التأمين متعدد المخاطر و / أو التأمين ضد جميع المخاطر.
- شهادة بيطرية لأنشطة التربية.
- الرهن البحري.

### 10- المداخيل والأرباح المقدرة

يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (04): يوضح المداخيل والأرباح المقدرة للمؤسسة

المبلغ المقدر	البيان
1000Da	رأس مال المنتج
200Da	مصروفات الايجار
100Da	مصروفات الكهرباء
50Da	مصروفات تغليب المنتج
2000Da	مصروفات مرتبات
800Da	مصروفات متنوعة
3650Da	إجمالي المصروفات
350Da	هامش الربح الإجمالي
4000Da	قيمة المنتج النهائية
4760Da	TVA 15%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من المؤسسة

## المبحث الثاني : أهداف وخطط المؤسسة

### المطلب الأول : أهداف المؤسسة

من أهم الأمور التي تساعد على تحقيق أهداف المؤسسة هي تقسيما إلى أجزاء ومراحل زمنية ومتابعة دقيقة بحيث تسعى المؤسسة إلى تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها:

#### 1- تطوير الإنتاج:

هو من أهم الأهداف الخاصة في المؤسسات، إذ يتم تطوير الإنتاج من خلال الاعتماد على العديد من الموارد، ومنها البشرية، والمالية، والمادية، والتي تساهم في تحقيق معايير التطور المعتمدة على الكفاءة الاقتصادية والفنية. حاليا المؤسسة تعتمد على ثلاثة منتوجات بلاستيكية<sup>1</sup>.

#### 2- تقليل التكاليف :

من الأهداف التي تحرص المؤسسة على البحث عنها؛ إذ تسعى إلى الاستفادة من المخزون المؤفر، واستغلال كافة الاحتياطات المخزنة بأفضل طريقة ممكنة، مما يساهم في تقليل التكاليف المالية، والمحافظة على التوفير.

#### 3- تطوير الأرباح:

هو الهدف المُعتمَد على تقليل التكاليف، ولكن يجب أن تكون تكلفة الإنتاج، أو إصدار الخدمات أقل من أسعار البيع، أو أن تكون نسبة زيادة تكلفة الإنتاج أقل من الزيادة على الأسعار، مما يساهم في المحافظة على نسبة الأرباح.

#### 4- المشاركة في المنافسة ضمن السوق:

هي القدرة على تحقيق وجود مركزي للمنافسة في السوق، أي أن تستطيع المؤسسة منافسة المؤسسات الأخرى والمثابها لها في مجال العمل من حيث الأسعار، ونوعية وكمية المنتجات، وطريقة الدفع، وموقع المؤسسة، وغيرها من المجالات الأخرى. كما توجه

<sup>1</sup> من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من المؤسسة.

المؤسسة منتجاتها نحو السوق المحلية خصوصا و الوطنية عموما وتسعى مسقبلا إلى توجيه منتجاتها إلى الأسواق الإفريقية و العربية.

#### 5- الأهداف الاجتماعية :

- توفير مستوى مناسب من الأجر .

- تطوير ورفع مستوى المعيشة لجميع العمّال.

- منح العاملين تأمينات وحقوق عمالية.

#### المطلب الثاني : خطة المؤسسة

تعتبر المؤسسة حديثة النشأة وبذلك سيكون تركيزها على خطة قصيرة الأجل حيث تخطط حاليا إلى تسويق منتجاتها عبر منصات التواصل الاجتماعي ( تطبيق فيسبوك . تطبيق إنستغرام ) وذلك عن طريق إعلانات ممولة داخل هاته التطبيقات وهذا يستهدف اكبر شريحة من المجتمع وهو من ضمن أساليب المؤسسة لنشر منتجاتها في السوق الوطنية، كما أنها ستخفض أسعار منتجاتها و تزيد من جودة تصنيعها والتواصل مع التجار بشكل مباشر لإقناعهم بجودة المنتج.

الخاتمة

تحظى المؤسسات الصغيرة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، إدراكا منها للدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية، حيث أن هذه المؤسسات تتمتع بخصوصيات تميزها عن المؤسسات الكبيرة حيث أثبتت فعاليتها في مواجهة عدة مشاكل تنموية في عدة دول، فصغر حجمها يتيح للدولة إمكانية توجيهها بسهولة واستخدامها كأداة تشجع تواجدها في أماكن دون غيرها وتشجيعها على الدخول في نشاطات محددة، وفي نفس الوقت هي تعاني من مشاكل عديدة أبرزها مشكل التمويل ولذلك فإن الدول تسعى جاهدة لإزالة العقبات التي تعيق نموها وتطورها بالشكل المطلوب بالنسبة للجزائر لم يحظى قطاع م.ص.م بأهمية بارزة بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي بالشكل الذي يمكنها من أن تلعب دورا ملحوظا في إطار مساعي التنمية المعلنة منذ الاستقلال. ومن خلال تحليل مجموعة من تعاريف م.ص.م في بعض الدول عبر العالم يظهر جليا الغموض الذي لا يزال يشوب تعريفها، والتعاريف المقدمة لا تعطي صورة واضحة لهذا النوع من المؤسسات ولا يمكن تحديدها بدقة، وباعتبار البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في التخفيف حدها.

لكن ما تجدر الإشارة إليه أنه ومهما كان للمؤسسات الصغيرة من دور ايجابي في تطوير وتحسين الاقتصاد فان هذا لا ينفي ولا يغفل المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات والتي غالبا ما يشكل التمويل أهمها، فنموها يتعلق بعملية التمويل على اعتبار أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة الموارد المالية الداخلية، مما يدفعها إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية لتلبية احتياجاتها. ومن خلال دراستنا للموضوع المتضمن المصادر التمويل في م.ص.م ومعايير المفاضلة بينها وكيفيته لكل هذا يمكن القول بان مصادر التمويل تعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة عندما تكون هذه المصادر منخفضة التكلفة، كما تتنوع حسب نشاط ونوعية المؤسسة حيث انه عندما يكون الاختيار مدروسا تبعا

لمجموعة من المعايير بحيث لا يترتب على هذه المصادر مصاريف مالية تمس مردودية المؤسسة فانه من دون شك يمكنها من الاستمرار والتوسع في نشاطها وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وتحقيق التميز والنجاح وبرز هذه الطرق هو الاختيار الأمثل للتمويل أو المفاضلة بين بدائل تمويلية ومحاولة الوصول إلى التمويل الذي يضمن لها الأداء الجيد والاستمرارية وهذا لتفادي الآثار السلبية الناجمة دوما عن عدم اختيار التمويل الملائم للاحتياجات المالية للمؤسسة ومن خلال النقاط التي تم التطرق إليها في هذا البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ إن عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع أساسا إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، حيث تحبذ الدول النامية استخدام المعايير الكمية (عدد العمال . رأس مال .. بينما تعتمد الدول المتقدمة على المعايير النوعية ( الاستقلالية . حصة السوق...)

✓ تعتبر مشكلة التمويل أولى أهم المشكلات التي تواجهها م.ص.م على الرغم من بساطة وقلة حجم رأس مال .

✓ لكل مصدر تمويلي خصائصه المميزة التي قد تجعله مصدرا ملائما فانه يصبح على عائق أصحاب المؤسسات اختيار تلك المصادر التمويلية الأكثر ملائمة وبناء الهيكل التمويلي الذي يحقق التوازن بالهيكل المالي.

✓ يعتبر التمويل عن طريق التأجير التمويلي وعقد تحويل الفاتورة وتقنية رأس مال المخاطر وحاضنات الأعمال فعالا في مواجهة مشكل يعتبر من أصعب ما تواجهه المؤسسات.

✓ يعد التمويل الإسلامي بمختلف أشكاله احد الأساليب التمويلية التي تتلاءم بشكل كبير مع م.ص.م كونه يقوم على المخاطرة بالدرجة الأولى، ولهذا فان البنوك الإسلامية التي

غالبا ما تسلك سلوك البنوك التقليدية هي مدعوة للعب دور اكبر في هذا المجال والتماشي بشكل اكبر مع المبادئ التي تميز التمويل الإسلامي.

✓ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال بعيدة عن المكانة التي يجب أن تحتلها في الاقتصاد، كما أن الدور الذي تلعبه البدائل الحديثة في تمويلها ونموها وترقيتها لا يزال ضئيلا وغير كافي.

وعلى هذا الأساس تتمثل أهم التوصيات التي تم الخروج بها من خلال هذا البحث في النقاط التالية:

✓ تشجيع م.ص.م وتوفير البيئة القانونية والاقتصادية لها في مختلف مناطق الوطن.  
✓ تعزيز الترابط والتشابك بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة وبين المنشآت الكبيرة من جهة أخرى.

✓ تنويع مصادر التمويل بما يتلاءم ووضعية م.ص.م والتركيز على الخصوص على المؤسسات المالية التي تساهم في الأموال الخاصة.

✓ تقديم مزايا وحوافز لتشجيع م.ص.م وتفعيل أدائها ورفع عددها، وترقيتها لاكتساب ميزة تنافسية كشرط لازم.

✓ تحسين القدرات الإدارية والفنية والتسويقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها من المنافسة في البيئة العالمية.

وفي الأخير تجدر بنا الإشارة إلى أن موضوع التمويل هو موضوع واسع يصعب الإلمام بجميع جوانبه، كما خلصت إلى نتيجة وهي انه يجب على المؤسسة أن تحاول الاعتماد على مصادرها الذاتية لتمويل استثماراتها من اجل تخفيف العبء على خزينتها وان لا تلجا إلى التمويل الخارجي إلا عند الضرورة الحتمية وبالتالي فالتمويل الذاتي هو الأمثل والأفضل بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

قائمة المصادر

والمراجع

أولاً: الكتب

1. جميل احمد توفيق أساسيات الإدارة المالية الدار الجامعية بدون تاريخ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
2. رابح خوني و رقية حساني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2008.
3. سمير محمد عبد العزيز التاجير التمويلي. مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، مصر 2001.
4. صفوت عبد السلام عوض الله. اقتصاديات الصناعات ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية دار النهضة العربية. مصر. 1993.
5. طارق الحاج ، مبادئ التمويل ، دار صفاء ، عمان ، 2002.
6. عبد الحميد عبد المطلب اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الدار الجامعية. مصر 2009.
7. عبد الحميد محمد الشواربي. إدارة المخاطر الائتمانية دار المعرفة. طبعة 2002.
8. عبد الرحمان يسري أحمد تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1996.
9. عبد المعطي رضا الرشيد وآخرون، إدارة الإتمان دار وائل للطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.
10. محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، 1999.
11. محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل الدار الجامعية الإسكندرية، 1999.
12. محمد عبد العزيز عجمية إيمان عمارة، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

ثانيا: المواقع الالكترونية

1. موقع القرض الشعبي الجزائري/ <https://www.cpa-bank.dz/>